النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء ١٩ اكتوبر ٢٠٠٥ العدد (٣٠) | Wed. 19 Oct. 2005 No. (30) | 30 ريالاً | 12 صفحة

تقاسم حزبي لاتحاد جامعة صنعاء

■ «النداء» - خاص:

توصلت أحزاب اللقاء المشترك والحزب الحاكم إلى اتفاق قضى بتقاسم مقاعد الاتحاد العام لطلاب اليمن في جامعة صنعاء، التي عقدت فيها اليوم الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام بشكل صوري.

وقال قيادي في اللقاء المشترك لـ"النداء" إن اتفاق تقاسم المقاعد منح الحزب الحاكم خمسة مقاعد بينها منصب الأمين العام، والإصلاح أربعة مقاعد بينها منصب رئيس الاتحاد، مقابل مقعدين لكل من الاشتراكي والتنظيم الناصري، ومقعد واحد للبعث والقوى الشعبية.

التتمة في الصفحة ٨

مكتب الشيخ الشايف:

لا صحة لما نسب إلينا من تصريحات

ورد الصحيفة تكذيب صادر من مكتب الشيخ محمد بن ناجي الشايف رئيس لجنة الحريات في مجلس النواب، بشأن تصريحات منسوبة إليه نشرتها "النداء" في عددها الفائت. فيما يلي نص التكذيب:

«تكذيب صادر من مكتب الشيخ محمد بن ناجي بن عبدالعزيز الشايف عمَّا نسبته صحيفة "النداء" بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٢م العدد ٢٩. إن ما نسبته الينا هو افتراء وكذب لا صحة له، وقد أوضح المصدر أنه يبدو لغرض الترويج لتلك الصحيفة. فيجب على الجهات المعنية محاسبة تلك الفئة القليلة في هذا المجال، فمبادئ الصحافة توخي المصداقية النافعة للمجتمع، ولا يجب على الجهات المعنية ترك مثل هؤلاء بدون رادع ومحاسبتهم بصرامة ليكون عبرة لأصحاب النفوس الضعيفة لما في ذلك مصلحة المجتمع وشكرا.

أما بالنسبة للارهابيين والمتشددين من الجانبين الشيعي والقاعدة فهم أعداء الجميع والكل من أنحاء العالم مرفوضون شكلاً ومضموناً.

ويعتبر هذا التصريح الذي نشر في جريدة "النداء" لا أساس له من الصحة قطعياً واطلاقاً».

الناصريون يطالبون باسقاط الحكم ضد عبدالله عبدالعالم

انتقد التنظيم الوحدوي الناصري قرار العفو الرئاسي وتعويض أسرة حميد الدين التي حكمت اليمن قبل ثورة ٢٦ سبتمبر.

وعبرت اللجنة المركزية للناصري، في بيان صادر الاثنين، عن استيائها لصدور قرار الرئيس في مناسبة أعياد الثورة.

وقال البيان: "كان الأوْلى أن تشمل قرارات العفو المناضلين الذين قدموا دماءهم في سبيل انتصار الثورة والنظام الجمهوري (...) وليس أولئك الذين أذاقوا الشعب ألواناً من الظلم والقهر والتخلف".

وطالبت اللجنة المركزية السلطة بإسقاط الاحكام الصادرة بحق عبدالله عبدالعالم وعبدالرقيب القرشي اللذين يقيمان منذ ٢٧ سنة في دمشق. كما طالبت بتعويض أسرة شهداء التنظيم الناصري وتسليم رفاقهم، كحق مدني وانساني لأسرهم، على ماجاء في البيان.

إلى ذلك أقرت اللجنة المركزية مبادرة التنظيم الناصري الخاصة بالاصلاح السياسي والوطني الشامل. وكلفت الأمانة العامة باطلاق البادرة ونشرها وتقديمها إلى "شركاء العمل الوطني في اللقاء المشترك والمؤتمر الشعبي العام ومنظمات المجتمع المدني".

التتمة في الصفحة ٨

انتقدوا موقف الاصلاح من قانون تنظيم حيازة السلاح

سفراء الاتحاد الاوروبي يحثون المعارضة على التعاطي الجدي مع الانتخابات الرئاسية

■ «النداء» - خاص:

يبدي الأوروبيون اهتماماً زائداً بالانتخابات الرئاسية، خلاف حلفائهم في البيت الأبيض.

مساء أمس كان سفراء دول الاتحاد الأوروبي في صنعاء يجتمعون، على مائدة إفطار مع قادة ثلاثة من أحزاب اللقاء المشترك، لبحث مستقبل الديمقراطية في اليمن واستعدادات المعارضة لخوض الانتخابات الرئاسية.

اللقاء جاء بوساطة دعوة إفطار وجهها السفير البريطاني لقادة احزاب الاصلاح والاشتراكي والناصري.

حضر اللقاء سفراء دول الاتحاد الاوروبي في صنعاء وممثل المفوضية الاوروبية، ومن احزاب المعارضة حضر من الاصلاح عبدالوهاب الآنسي ومحمد قحطان، والاشتراكي أبو بكر باذيب ويحيى أبو أصبع، والناصري سلطان العتواني وعلي اليزيدي وعبدالملك المخلافي.

وعلمت "النداء" من مصدر في اللقاء المشترك أن اللقاء -الذي جرى بعلم الخارجية اليمنية، ولكن بعيداً عن وسائل الاعلام- بحث أولويات المعارضة في المرحلة المقبلة، حيث استمع السفراء إلى وجهات نظر احزاب في اللقاء المشترك بشأن مشاريع الاصلاح المعروضة وبخاصة مشروع مبادرة اللقاء المشترك للإصلاح السياسي.

وقال المصدر إن السفراء الأوروبيين انتقدوا خلال اللقاء الميل المفرط لدى المعارضة للشكوى، بدلاً من خوض الاستحقاقات الديمقراطية.

وانتقد هؤلاء ما أسموه بالطموح الزائد في مشروع المعارضة للاصلاح، وحثوا المعارضة على التركيز في المرحلة القادمة على الانتخابات الرئاسية. وتظهر الدبلوماسية الاوروبية اهتماماً لافتاً بالانتخابات الرئاسية المقبلة. وكان السفير الالماني قال الصيف الماضي لقادة من المعارضة إن الاتحاد الاوروبي ينتظر جدية من المعارضة في التعاطي مع الانتخابات الرئاسية، لكي يسهم في دعم العملية الديمقراطية. السفير الالماني الذي كان يشارك في لقاء نائبة وزير الخارجية الالماني مع ممثلين للمعارضة والمجتمع المدني في صنعاء، قال أيضاً أن على المعارضة أن تقدم

التتمة في الصفحة ٨

الإتصالات ترفع سعر الدقيقة ٥٠ ٪

■ «النداء» - عبد الحكيم هلال:

شكا عدد من المواطنين ارتفاع تعرفة الاتصالات الداخلية للتلفون الثابت ٥٠٪، وأكد بعض المواطنين ذلك من خلال الفواتير التفصيلية التي استخرجت لشهري: أغسطس وسبتمبر، في أمانة العاصمة، حيث وجد أن الدقيقة الواحدة للاتصال الداخلي (سواء اتصال أو استخدام انترنت) بريال ونصف، عوضا عن ريال واحد وهو السعر المعلن عنه، ولم يعلن عن تغيره حتى الآن..

مديرعام المؤسسة كمال الجبري أكد لـ«النداء» قيام المؤسسة بما اسماه إعادة هيكلة نظام (الفوترة) للمحافظات بعد ثبوت اختلالات في النظام السابق، الذي كان يحاسب من الفئة الى الفئة نفسها، وكان يحدث مشاكل فيما بين المحافظات(القريبة، والبعيدة) حسب الجبري، وقال: «اضطررنا الى إعادة التعرفة والهيكلة، وقمنا بعمل توازن في تعرفة الاتصالات بين المحافظات، وبين المكالمات الداخلية في المحافظة الواحدة، بحيث خففنا تعرفة الدقيقة بين المحافظات ورفعنا جزءاً بسيطاً جدا للمكالمة الداخلية"، مشيرا الى ان المكالمة كانت -مثلاً- من المهرة الى صنعاء ترسل عبر الأقمار الصناعية وتحسب تكلفة دولية، كما أن الاتصال من المكلا الى سيئون كان يحسب من محافظة الى أخرى.

الجبري اعتبر أن رفع تعرفة الأنترنت والمكالمات الداخلية، يأتي في حدود " أن لا تخسر المؤسسة، وليس الربح". وقال إن على المؤسسة إيجار قنوات دولية - فيما يخص الانترنت - وإن اليمن لديها أعباء لا توجد في الخارج، منها تكلفة برنامج حجب المواقع غير المرغوب بها..

المحامي محمد ناجي علاو - رئيس مؤسسة علاو للمحاماة - اعتبر مسألة الرفع مما يدخل تحت ما يسمى بعقود الإذعان، بين طرف مالك

التتمة في الصفحة ٨

«دكاكين» الصرافة.. موعد مع كارثة

■ كتب - نائف حسان:

القيمة الشرائية للريال تتراجع، شركات ومحلات الصرافة تتزايد. ماقد يظهر أنه معادلة منطقية هنا، أصبح قاعدة في اليمن، حيث غدا تزايد أعداد "دكاكين" الصرافة أحد مؤشرات الصعود المستمر لقيمة الدولار.

وفيما وصل سعر الدولار أمس ١٩٤ ريالاً، تعثرت محاولات "النداء" للتواصل مع إدارة النقد الأجنبي في البنك المركزي لمعرفة عدد شركات ومحلات الصرافة المرخص لها رسمياً.

وتضاعفت مخاطر "دكاكين" الصرافة بعمل عدد منها في (الإيداعات) خلافاً للقانون، الذي يقصر ذلك على البنوك فقط.

وإذا كان الأمر يسير في صنعاء، ومحافظات رئيسة أخرى، بتكتم، فإنه ليس كذلك في حضرموت.

وقالت مصادر "النداء" في المكلا إن العمل الرئيس والأهم لشركات الصرافة هناك وفي بقية مدن المحافظة، يرتكز على الايداعات، حيث يتجه كثير من المواطنين لإيداع مدخراتهم في هذه "الشركات" عوضاً عن البنوك.

"شركة" الرويني تتصدر "شركات" المحضار وباهاشِ وبن سويدان، في هذا العمل، إذ أصبح معروفاً أنها تمنح شيكات لعملائها!!

الفرق كبير بين "شركات" الصرافة والبنوك، فبينما يشترط البنك المركزي على البنوك التجارية إيداع رأس مال لديه يتجاوز المليار والمائتي مليون ريال، لا يشترط على "شركات" ومحلات الصرافة غير العمل في مكان مهيئ مزود بخزينة وتلفون وفاكس وحاجز.. ويقصر مهمتها في بيع وشراء العملات الأجنبية فقط.

والواضح أننا سنفيق يوماً ما على كارثة، سيكون ضحاياها بالمئات.

لا مجال للمقارنة بين البنوك و"دكاكين" الصرافة. ولا يندرج عمل هذه الأخيرة في الايداعات غير تحت مسمى النصب والاحتيال، على القانون والناس، سواءً بسواء.

إن سيولة البنوك التجارية الموجودة لدى البنك المركزي تضمن، مع الرقابة الدورية، حقوق المودعين. الحال يختلف لدى "دكاكين" الصرافة؛ فلا رأس مال محترم ولا رقابة آلية دورية.

قبل سنوات صحت حضرموت على واقعة نصب كبيرة، بطلها"تاجر" كان يدعى "باهديلة"، الذي إستطاع التكويش على مليارين ريال من ضحايا كُثر.

تدخل رئيس الجمهورية قبل نحو ثلاث سنوات لحل المشكلة، والتزم بتعويض الضحايا، وأوكل الأمر لبنك التضامن مقابل منحه قطع اراض كبيرة

التتمة في الصفحة ٨

هنت تصرف مستحقات العمال بأثر رجعي من ١٩٩٣م

■ «النداء» - خاص:

علمت "النداء" من مصادر موثوقة أن وزير النفط والمعادن رشيد بارباع، وجه بصرف مستحقات عمال شركة هنت الخاصة ببدل المخاطر.

وكانت مصادر عمالية في الشركة شكت لـ"النداء" توقف الصرف من قبل الوزير بسبب مخصصات المحامي.

وقالت المصادر إن اتفاقاً وُقع بين النقابة التابعة لعمال الشركة، ونائب مدير الشركة خالد الخضر، بحضور وزير النفط ومندوب وزارة العمل، بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١١م، قضى بصرف بدل مخاطر للعمال، بأثر رجعي من عام ٩٣م، مقابل أن يوقف العمال اضرابهم الذي بدأوا بتنفيذه منذ ٢٠٠٥/٨/١٥م.

وأفادت المصادر أن العمال كانوا ينتظرون من الشركة صرف بدلاتهم بحسب التعميم الصادر من الشركة بالصرف قبل نهاية اكتوبر الحالي، إلا أنهم فوجئوا بتوقف الصرف.

نائب مدير شركة هنت خالد الخضر، نفى لـ"النداء"

التتمة في الصفحة ٨

.. و«صافر» اليمنية بدلاً عن «هنت»

أشاد النائب البرلماني صخر الوجيه بقرار مجلس الوزراء الصادر يوم أمس، والقاضي بتخويل شركة صافر لعمليات الاستكشاف والانتاج وتشغيل العمليات البترولية في القطاع النفطي (١٨) -مأرب/ الجوف، ابتداءً من أول ساعات يوم ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥م، وهو موعد انتهاء اتفاقية المشاركة في الانتاج الموقعة مع شركة هنت وشركائها.

واعتبر الوجيه -وهو عضو لجنة التنمية والنفط بمجلس النواب- أن خطوة الحكومة اليمنية في هذا الاتجاه سليمة، وقال:"شيء يسر له، أن تتجه الحكومة لتشغيل القطاع بشركة يمنية".

وأوضح في تصريحه لـ"النداء" أن شركة صافر شركة يمنية صدر بها قانون عام ١٩٩٧م، لكنها لم تنشأ إلا أن الحكومة لجأت مؤخراً لإكمال اجراءات انشائها. مشيراً إلى أنه يمكن ان تضاف إليها شركات يمنية خبيرة تشتغل في حقول نفطية أخرى، لأجل مساعدتها في انجاح عملية الانتاج والتشغيل.

وكان مجلس الوزراء اطلع في اجتماعه يوم أمس الثلاثاء على الاجراءات التي اتخذتها وزارة النفط والمعادن بشأن استلام قطاع (١٨) النفطي مأرب/ الجوف، من شركة هنت وأقر في اجتماعه تخويل شركة صافر عمليات الاستكشاف والانتاج، وتشغيل العمليات البترولية بدلاً عن شركة هنت التي ينتهي موعد اتفاقية المشاركة معها في ١٥ نوفمبر المقبل.

وشكل مجلس الوزراء لجنة مختصة ذات صلاحيات قانونية وإدارية كاملة لإدارة شركة صافر بما في ذلك القيام بوضع كافة التدابير اللازمة لإدارة القطاع ١٨ والتصورات المستقبلية لتطويره وتنميته.

يذكر أن مجلس النواب كان اصدر قراراً بعدم تجديد الاتفاقية مع شركة هنت وشركائها.

اليمن في مؤشرات صندوق تحدي الألفية الأميركي:

تقدم في مؤشرات الاستثمار في الشعب، والحرية السياسية، وتراجع في الحريات المدنية والحرية الاقتصادية

أعلن صندوق تحدي الألفية الأميركي مؤشرات الدول للعام ٢٠٠٦م، بحسب تقارير المرجعيات المؤسسية.

وتضمن التقرير الذي قدمه الصندوق للكونجرس الأميركي مؤشرات أداء الدول التي يحق لها التنافس على مساعدات هذا الصندوق للعام المالي ٢٠٠٦، أو تلك التي يحق لها طلب دعم لمشاريع ضمن برنامج خاص بغرض تأهيلها للحصول على مساعدات الصندوق، ومنها اليمن.

المؤشرات، وفيما يتعلق بالحكم بالعدالة أظهرت تقدم اليمن في الحقوق السياسية، لكنها أبقت اليمن عند ذات مستوى مؤشرات ٢٠٠٥ في المساءلة والمحاسبة، وفعالية الحكومة، وحكم القانون، والسيطرة على الفساد، كما أظهرت تراجعها في الحريات المدنية.

وفي الاستثمار في الشعب حققت اليمن تقدما طفيفا بحسب معايير الهيئة الأميركية. ويتضمن الاستثمار في الشعب الإنفاق على التعليم الابتدائي الحكومي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، ومعدل إكمال التعليم الابتدائي، والإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، إضافة إلى معدلات التطعيم: الخناق والحصبة.

وأظهرت المؤشرات تقدما في معدلات التطعيم، والانفاق على الصحة بشكل عام، وتقدما طفيفا في الإنفاق على التعليم الأساسي العام والمتعلق بالإناث.

ولم تحقق أي تقدم بشأن تشجيع الحرية الاقتصادية التي تتضمن تصنيف الدولة من حيث مستوى مصداقيتها، والتضخم، وعجز الميزانية لثلاث سنوات، والسياسة التجارية والسياسة الضريبية، ونوعية التنظيم، والأيام اللازمة لبدء مشروع تجاري.

وبحسب الرئيس التنفيذي لهيئة تحدي الألفية فهناك "١٧ دولة مؤهلة للحصول على تمويل من حساب صندوق تحدي الألفية" إضافة لـ"١٣ دولة أخرى على عتبة التأهل وهي تلك الدول التي تبشر بأنها ستصبح مؤهلة للحصول على مساعدات مالية من الصندوق".

يذكر أن اليمن كانت اختيرت من ضمن الدول الـ(٦٣) التي يحق لها التنافس للحصول على مساعدات صندوق تحدي الألفية للسنة المالية ٢٠٠٤، إلا أنها فشلت في التأهل مع ١٦ دولة تم اختيارها للتأهيل والحصول على مساعداته؛ نظراً لعدم تحقيقها العلامات المطلوبة في غالبية مكونات المجال الأول.

وقد اختيرت اليمن مع دول أخرى للخضوع لبرنامج تأهيلي سمي "عتبة الألفية"، ومن المفترض إعلان الصندوق موقفه من المشاريع اليمنية التي خصصت لتعزيز سيادة القانون وخاصة إصلاح القضاء، إضافة إلى مكافحة الفساد خلال السنة المالية ٢٠٠٦ التي تبدأ من نوفمبر القادم.

ومن المتوقع أن يختار الصندوق في نوفمبر المقبل الدول التي استحقت الفوز بدعمه للعام ٢٠٠٦، سواء للدعم الكامل أم التأهيلي.

وفي بلاغه قال الصندوق أنه سيستبدل معيار المبلغ المالي المطلوب للبدء بأي مشروع تجاري، والذي كان يعتمد على معيار البنك الدولي، بمعايير مؤسسات التسليف المحلية.

ويشكل صندوق تحدي الألفية الإطار العام لسياسة المساعدات الخارجية للحكومة الأمريكية.

ووفقاً لقانون الصندوق تم ربط تقديم المساعدات الأمريكية للدول النامية بشروط ومعايير محددة تتضمن ١٦ مؤشراً يتوجب على الدول الراغبة في الاستفادة من مساعدات الصندوق الوفاء بها. وتتوزع هذه المؤشرات على ثلاثة مجالات: يتمثل الأول في الحكم العادل بمكوناته المختلفة (الحريات المدنية، الحقوق السياسية، السيطرة على الفساد، سيادة القانون، صوت الشعب والمساءلة)، والثاني في تشجيع الحرية الاقتصادية بمكوناته المختلفة (السياسة المالية، السياسة التجارية، أهلية الاقتراض، معدل التضخم، نوعية اللوائح التنظيمية والتشريعية النافذة، والمدة التي تستغرقها إقامة مشروع تجاري)، والثالث في الاستثمار في الشعب والذي يتضمن أربعة مؤشرات رئيسة تتعلق بمقدار الإنفاق العام على كل من الرعاية الصحية والتعليم الأساسي العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التطعيم بالأمصال واللقاحات الأساسية (التطعيم الثلاثي والحصبة)، ومعدل استكمال الطلاب الذين أنهوا مرحلة التعليم الأساسي.

وقد قام مجلس إدارة الصندوق بتحديد شروط عامة للدول التي يحق لها التنافس على مساعدات الصندوق تتمثل في أن لا يتجاوز متوسط دخل الفرد سنوياً إلى ١٤٣٥ دولاراً أمريكياً، وأن تكون من الدول المؤهلة للحصول على مساعدات هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، وألا تكون من الدول التي تم فرض عقوبات اقتصادية عليها من قبل الولايات المتحدة. إلى جانب ذلك، فإن مجلس إدارة الصندوق يختار من الدول المتنافسة للتأهيل تلك الدول التي يكون أداؤها للمؤشرات المحددة فوق المتوسط بالنسبة لمثيلاتها في نصف المؤشرات على الأقل من المجالات الثلاثة السابقة الذكر، وفوق المتوسط بالنسبة لمؤشر السيطرة على الفساد. ويسقط حق أي دولة في التأهيل إذا لم تحقق الدرجة المقبولة في مؤشر السيطرة على الفساد حتى وإن حققت الدرجات المقبولة في بقية المؤشرات.

وعلى الرغم من أن الجمهورية اليمنية قد اختيرت من ضمن الدول الـ(٦٣) التي يحق لها التنافس للحصول على مساعدات صندوق تحدي الألفية للسنة المالية ٢٠٠٤، والتي وافق الكونجرس الأمريكي بموجبها على تخصيص مليار دولار للصندوق، إلا أنها لم تكن من بين الدول الـ١٦ التي تم اختيارها للتأهيل والحصول على مساعداته؛ نظراً لعدم تحقيقها العلامات المطلوبة في غالبية مكونات المجال الأول، وتم اختيارها لتكون ضمن الدول السبع التي ستخضع لبرنامج خاص بغرض تأهيلها للحصول على مساعدات الصندوق، باعتبارها تقع في منزلة وسطية بين التأهيل وعدم التأهيل.

وكان مجلس الوزراء شكل لجنة فنية من الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية، المعنية، لإعداد برنامج للصندوق في إصلاح القضاء وتقوية المؤسسية.

وبحسب الرئيس التنفيذي للهيئة فإن "اعتبار بلد ما دولة مؤهلة لا يضمن حصوله على التمويل؛ ذلك أنه ينبغي على الدولة المؤهلة أيضاً أن تقدم لنا اقتراحاً جيداً سليماً يؤدي إلى النمو وتقليص الفقر" وأضاف: "والدولة نفسها هي التي تقرر نوعية الاقتراح وتوقيته"، مشيراً إلى أنه "من الدروس التي تم تعلمها عن التنمية أن المساعدات الخارجية وحدها لا تحقق نمو بلد ما، رغم أنه يمكنها المساعدة في ذلك. فما يحقق تنمية بلد ما هو إذا ما شعرت دولة ما أن البرنامج برنامجها وتبنته وطبقت سياسات تعزز التنمية ولا تقوم فقط باجتذاب المساعدات الخارجية، وإنما تقوم أيضاً باجتذاب الأموال التي كانت قد أخرجت من البلد واستثمارات أجنبية جديدة، وتؤدي أيضاً إلى تحرير أصحاب المشاريع التجارية والصناعية والنظام السياسي".

وقال: "إن الدول تتنافس كي تُعتبر مؤهلة للحصول على التمويل. وفي حال إعلان دولة ما على أنها مؤهلة فإنه يعود إليها أمر إجراء مشاورات واسعة النطاق على الصعيد الداخلي حول ما ينبغي أن يشكل أولوياتها ثم وضع خطة مفصلة تصف النتائج التي ترغب في تحقيقها".

وأوضح أن "عملية الاختيار تتألف من شقين: أولاً، هناك معيار الأهلية. ومن المهم أن تلتفت الدول إلى هذه المعايير؛ لأنها أثبتت أنها تقود إلى تقليص الفقر وإلى النمو. فإن كانت هناك حكومة فاسدة فإن الدولة لا تعمل بشكل جيد ولن تزدهر، كما أن المؤشرات الأخرى مرتبطة هي أيضاً بتقليص الفقر".

واضاف: "وقد تعمدنا اختيار تعبير (توجيهات) لوضع الاقتراحات. لا توجد لدينا استمارات، ولا نريد فرض نظام معين، أو آلية قد لا تكون متساوقة مع ثقافة دولة ما أو تعرقل تملك الدولة لناصية مشروعها، وتشكل ذريعة تستخدمها الدولة في حال عدم نجاح مشروعها لتلقي باللوم علينا. فإذا ما قدمت دولة ما اقتراحاً جيداً يؤدي إلى تقليص الفقر وإلى النمو، وقامت بإجراء مشاورات واسعة النطاق في الداخل، واتفقت معنا على مجموعة من المعايير والإجراءات لقياس التقدم، وقدمت خطة تطبيق جيدة تفي بمعاييرنا ويؤمل أنها تفي أيضاً بمعاييرها من حيث الشفافية والضوابط المالية والمسؤولية المستقبلية، سيكون هناك فرصة جيدة بأن يتم تمويله".

ويشدد الصندوق على أن على الدولة المتلقية للمساعدات مسؤولية "ضمان تمتع القطاع الخاص والمجتمع المدني بالمشاركة بشكل عام وصريح في تطوير وتنفيذ عقد صندوق تحدي الألفية".

ويقر الصندوق دعما لأي دولة عبر "عقد يوقعه الطرفان ويتم إعلانه" ويتفقان فيه "على أهداف أساسية قليلة وعلى كيفية تحقيق هذه الأهداف". ويعطى الحق في الرقابة لإنفاق أي من موارد الدعم الأميركية.

مؤشرات الأداء ومصادرها

وتستخدم المؤشرات الستة عشر التالية (مع مصادرها)، التي تم اختيارها بسبب جودة نوعية وموضوعية بياناتها نسبياً، وتغطيتها للدول، وتوفرها للملأ، ووجود علاقة متبادلة بينها وبين النمو وتقليص الفقر، لتقييم الأداء القومي بالنسبة للحكم بالعدالة، والاستثمار في الشعب، وتشجيع الحرية الاقتصادية.

الحكم بالعدالة:

- الحريات المدنية (منزل الحرية – أي. فريدوم هاوس)
- الحقوق السياسية (منزل الحرية)
- الصوت والمساءلة والمحاسبة (معهد البنك الدولي)
- فعالية الحكومة (معهد البنك الدولي)
- حكم القانون (معهد البنك الدولي)
- السيطرة على الفساد (معهد البنك الدولي)

الاستثمار في الشعب:

- الإنفاق على التعليم الابتدائي الحكومي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي (البنك الدولي/المصادرالقومية).
- معدل إكمال التعليم الابتدائي (البنك الدولي/المصادر القومية).
- الإنفاق الحكومي على الصحة كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (البنك الدولي/المصادر الحكومية).
- معدلات التطعيم: الخناق والحصبة (البنك الدولي/ الأمم المتحدة/ المصادر القومية).

تشجيع الحرية الاقتصادية:

- تصنيف الدولة من حيث مستوى مصداقيتها التسليفي (مجلة المستثمر المؤسسي –أي. إنستيتوشنال إنفستر ماغازين).
- التضخم (صندوق النقد الدولي).
- عجز الميزانية لثلاث سنوات (صندوق النقد الدولي/ المصادر القومية).
- السياسة التجارية (مؤسسة هيريتيج للأبحاث).
- نوعية التنظيم (معهد البنك الدولي).
- الأيام اللازمة لبدء مشروع تجاري (البنك الدولي).

المدى
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (١٢)
تلفاكس: (٤٠٣١٩١) ص.ب: (١٢٠٧٠)

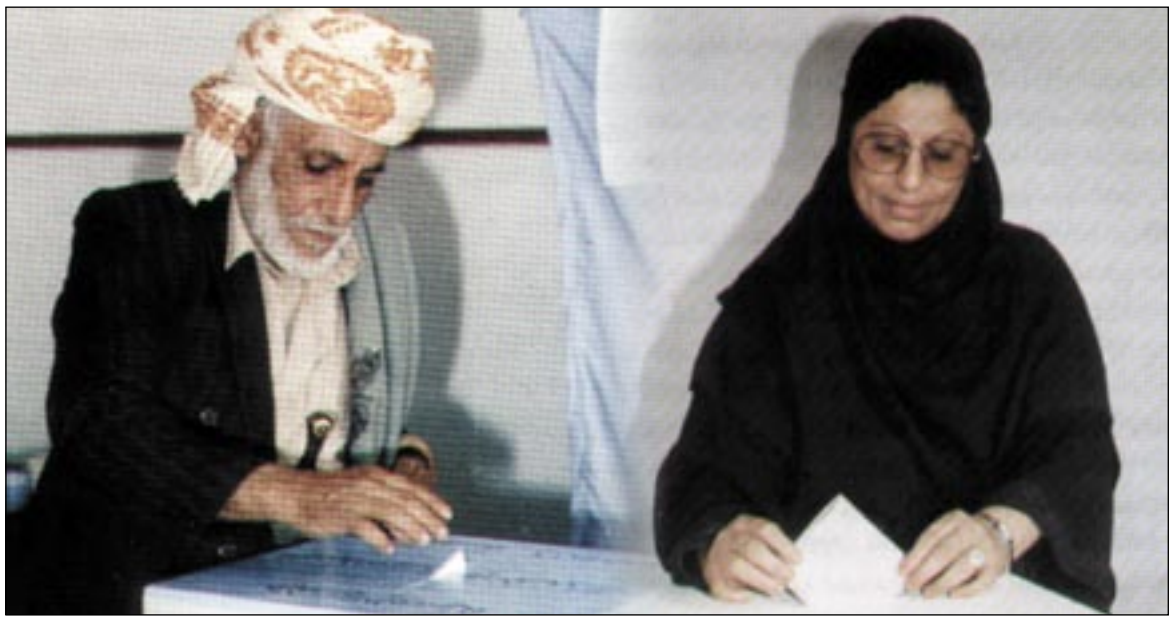

قراءة استباقية للسيناريوهات المحتملة إزاء مواقف الأحزاب السياسية من الانتخابات الرئاسية

من المبكر الحديث عن مواقف الأحزاب السياسية من الانتخابات الرئاسية، لاسيما في بلد كاليمن، تعيش حالة اللاوزن سياسيا، وترتهن معظم القوى السياسية إرادتها رغما عنها أو برضاها لمؤسسة الرئاسة التي تمسك بجميع أوراق وخيوط اللعبة السياسية، بل وتتحكم بها؛ ولذلك فلا عجب في حال إذا جاءت الحقائق على الأرض مخالفة لما هو متوقع في تحليلات السياسيين.

وتتبدى في المشهد السياسي خارطة الأحزاب اليمنية وموقفها من الانتخابات الرئاسية القادمة على النحو التالي: الحزب الحاكم، وتكتلين لأحزاب المعارضة هما أحزاب اللقاء المشترك، وأحزاب المجلس الوطني، وتقف أحزاب صغيرة خارج هذين التكتلين.

سعيد ثابت سعيد

أولا: الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام)

يعد الحزب الحاكم الحزب السياسي اليمني المؤهل لخوض الانتخابات الرئاسية؛ بسبب امتلاكه النسبة الدستورية لتزكية أي مرشح للانتخابات الرئاسية، وهي ٥٪ من الأعضاء الحاضرين الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى، والبالغ قوامه (٤١٦) عضواً. وبحسب المعلومات الأولية فإن قيادات الحزب الحاكم مصرة على إعلان الرئيس صالح مرشحا للحزب لولاية رئاسية ثانية. ولعل عقد المؤتمر السابع في أكتوبر أو نوفمبر القادم سيشهد هذا الإعلان، وقد يسبق زيارة الرئيس صالح المتوقعة إلى واشنطن نهاية ديسمبر القادم، إذ سيعتبرها بمثابة تفويض حزبي وغطاء ديمقراطي يكرس حضوره الدولي.

لكن هناك احتمالا ضعيفا للغاية، لما عرف عن الرئيس في مثل هذه المواقف، يقول إن الرئيس صالح سيصر على عدم الترشح، وفي هذه الحالة فإن من الصعوبة التكهن عن شخصية المرشح البديل، التي يمكنها أن تحظى بقبول وإجماع داخل المؤتمر الشعبي؛ بسبب تعقيدات وتناقض مصالح مكونات تركيبته التنظيمية وتنافرها، بل وتصارعها، وهو ما يعطي احتمالية فوز مرشح المعارضة بسهولة؛ ولذلك فإن من يعرف واقع نظام الحكم في اليمن يستبعد هذا الاحتمال.

ثانيا: أحزاب اللقاء المشترك

تعد صيغة أحزاب اللقاء المشترك تجمعا معارضا للحزب الحاكم، وتضم أحزاب المعارضة الرئيسة:التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي القومي(جناح بغداد)، اتحاد القوى الشعبية، وحزب الحق. وقد تبلورت أواسط أغسطس ١٩٩٦ واتسمت عند إعلانها بطابع لحظي ومطلبي محدد، إذ انحصرت مواضيع الحوار آنذاك في نقطة: حرية ونزاهة الانتخابات وتوفير الضمانات اللازمة لذلك، مع احتفاظ كل حزب بحقه في أن يجري حوارا ثنائيا مع أي حزب آخر. وبرغم مرور ثمان سنوات على إعلان اللقاء المشترك فإنه لم يستطع حتى الآن التحول إلى صيغة تحالفية أو جبهوية، ونجح نسبيا في إنجاز عملية تنسيق حملة الأحزاب المنضوية فيه إبان الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٠ والبرلمانية عام ٢٠٠٣، لكنه أخفق في خوض الانتخابات الرئاسية الأولى عندما انفرد حزب الإصلاح بقراره إعلان الرئيس صالح مرشحا له، بينما أعلنت بقية أحزاب اللقاء مقاطعتها بسبب رفض مجلس النواب تزكية مرشحها (الأمين العام للحزب الاشتراكي). لذلك فإن من المغامرة الحديث عن أحزاب اللقاء المشترك كما لو أنها كتلة واحدة، وخاصة استكشاف مواقفها إزاء الانتخابات الرئاسية القادمة، وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المؤتمرات العامة: الثالث (الدورة الثانية) لحزب الإصلاح في يناير الماضي، والعاشر للتنظيم الناصري في فبراير الماضي، والخامس للاشتراكي اليمني في أغسطس، لم تتضمن بياناتها الختامية أي إشارة إلى الانتخابات الرئاسية، مما أضفى غموضا على مواقفها المحتملة. لكن المؤشرات الحالية تقول إن مستوى العلاقة تطور باتجاه إيجابي بين هذه الأحزاب خصوصاً بانتخاب ياسين سعيد نعمان أمينا عاما للاشتراكي، مما يجعل إمكانية نزولهم بمرشح واحد غير مستبعد، ويفضل تناول مكوناته الحزبية كلا على حدة.

● صالح

التجمع اليمني للإصلاح

رغم أن الإصلاح أكبر أحزاب المعارضة، ويملك النسبة الدستورية التي تؤهله لتزكية مرشحه إلى الانتخابات الرئاسية، فإن موقفه لا زال يتسم بالغموض، وعدم الوضوح، ودأبت قياداته على تكرار مقولة: "قرارنا بهذا الشأن مرتبط بموقف بقية أحزاب اللقاء المشترك".

يختلف حزب الإصلاح في موقفه من الانتخابات الرئاسية الأولى عام ١٩٩٩، إلى حد بعيد، عن موقفه في الانتخابات القادمة؛ إذ كان أثناء الأولى يقف في المنطقة الوسطى بين مربعي السلطة والمعارضة، حفاظا على بعض مصالحه وعلاقاته، وخاصة مراهناته على إمكانية إبقاء مؤسسة المعاهد العلمية التربوية في قبضته؛ لكن متغيرات وأحداث كثيرة وقعت منذ انتهاء الانتخابات الرئاسية الأولى، دفعته بعيدا عن مربع السلطة باتجاه شاطئ المعارضة، وتوطدت إيجابا علاقاته مع أحزاب المعارضة وخاصة الاشتراكي والناصري، ودخل في تنسيق انتخابي ناجح نسبيا في المحليات عام ٢٠٠٠، والبرلمانية عام ٢٠٠٣؛ لذلك فإن المؤشرات الجديدة تستبعد احتمالية تكرار سيناريو انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٩. في الوقت ذاته يستبعد مراقبون أن يخوض الإصلاح غمار المنافسة الانتخابية بمرشح خاص به، بعيدا عن تأييد بقية أحزاب المعارضة المنضوية معه في صيغة اللقاء المشترك، ومن ثم فإن حزب الإصلاح يقف الآن في محطة انتظار ما قد تسفر عنه لقاءاته وحواراته مع بقية شركائه في المعارضة، ولقد عبرت قياداته عن ارتياحها الكبير لنجاح مؤتمر الحزب الاشتراكي الذي يعد ثاني اكبر أحزاب المعارضة، وما أسفر عنه من انتخاب الدكتور ياسين سعيد نعمان أمينا عاما للحزب، وهو شخصية مقبولة في صفوف الإصلاح كما بقية الأحزاب السياسية المعارضة.

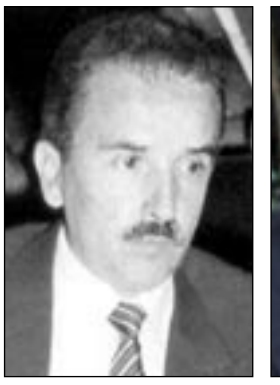

● نعمان

● اليدومي

● العتواني

الحزب الاشتراكي اليمني

من أهم المتغيرات التي شهدها الحزب الاشتراكي في المسافة الزمنية الفاصلة بين الانتخابات الرئاسية الأولى والقادمة، أنه تجاوز مرحلة التبعثر والتشتت التي عاشها منذ خروجه من حرب صيف ١٩٩٤ مثخنا بجراحات الهزيمة، وإخراجه عنوة من مؤسسات الدولة.

وبنجاح مؤتمره العام الخامس الشهر الماضي، غادر مربع الشكوى من آثار حرب صيف ١٩٩٤، والمراوحة بين الحنين للعودة إلى دار الرئاسة بصفقة سياسية، باعتباره شريكا للحزب الحاكم الحالي في صناعة الوحدة اليمنية، وبين النضال السياسي للعودة إلى الرئاسة من بوابة الإرادة الشعبية، مستفيدا من حسمه الموقف من أدلجة الحزب، واعتماد الهوية السياسية بدلا عن الأيديولوجية الاجتماعيةالتي طبعت نشاطه منذاستولى على السلطة في جنوب اليمن. وبالتالي فإن الحزب الاشتراكي يرى اليوم أن خوض الانتخابات الرئاسية متوقف على تسوية الملعب الانتخابي بالنسبة لطرف السلطة، وعلى إنجاز برنامج الإصلاح الشامل بالنسبة لطرف المعارضة المنضوية معه في اللقاء المشترك.

التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري

يقف التنظيم الوحدوي الناصري من الانتخابات الرئاسية القادمة في مربع التربص واستكشاف ما ستسفر عنه الحوارات الجارية حاليا بين بقية أحزاب اللقاء المشترك والحزب الحاكم. ورغم أن مؤتمره العام العاشر الذي انعقد في فبراير الماضي،لم يتطرق إلى هذه النقطة كما فعل حزب الإصلاح قبله والاشتراكي بعده، إلا أن قياداته تؤكد أنها على استعداد لخوض المنافسة الرئاسية من خلال مظلة اللقاء المشترك، أو حتى من خارجها، في حال وصلت عملية التنسيق إلى طريق مسدود، وخاصة أن ثمة خلاف يلوح بينه وبين الحزب الاشتراكي اليمني حول إقرار وثيقة مشروع أحزاب اللقاء المشترك للإصلاح السياسي، إذ يصر الأخير ومعه اتحاد القوى الشعبية على إقرار المشروع في لتكوينات الحزبية لتكون بمثابة موجهات للبرنامج الانتخابي لمرشح المعارضة إلى الرئاسة، بينما يتلكأ الناصريون بهذا الشأن، لاعتبارات خاصة بتنظيمهم.

حزب البعث العربي القومي، واتحاد القوى الشعبية وحزب الحق

هذه الأحزاب تعاني من ضعف شديد في بنيتها التنظيمية، وغياب حضورها الشعبي؛ إذ أن العدد الإجمالي للأصوات التي حصدتها مجتمعة في آخر انتخابات برلمانية، لا تتجاوز ٤٠ ألف صوت، ولا تمتلك أي ممثل لها في البرلمان، وهو ما يضعها في مربع التابع للثلاثةالأحزاب الرئيسة في اللقاء لمشترك. لكنها رغم هذه الوضعية فإنها تشكل أهمية كبيرة، لا سيما أن بعضها يعبر عن مصالح فئات اجتماعية مثل حزب الحق واتحاد القوى الشعبية.

ثالثا: أحزاب المجلس الوطني للمعارضة:

وتضم ثمان أحزاب مجهرية هي: الحزب الناصري الديمقراطي، الجبهة الوطنية الديمقراطية، الحزب القومي الاجتماعي، حزب جبهةالتحرير، حزب الوحدة الشعبية، حزب الرابطة اليمنية، حزب التحرير الشعبي الوحدوي، والاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية. وليس لأي حزب منها تمثيل في البرلمان.وتضع هذه الأحزاب الصغيرة نفسها دائما في صف الحزب الحاكم، ولم يعرف عنها مواقف سياسية معارضة جادة في الساحة اليمنية، ومن المتوقع أن تؤيد هذه الأحزاب مرشح الحزب الحاكم.

هناك أحزاب سياسية يمنية تقف خارج تكتليْ اللقاء المشترك والمجلس الوطني، وهي: حزب رابطة أبناء اليمن وحزب التجمع الوحدوي اليمني. الأول كان هو الحزب الوحيد الذي أصدر بيانا رحب فيه بمبادرة الرئيس صالح بعدم ترشحه إلى انتخابات الرئاسة، غير أنه لا يمتلك أي تمثيل برلماني، ووجوده محدود في مساحة جغرافية في حضرموت أو عدن. أما الثاني فهو حزب يساري نخبوي، ومحدود الأثر السياسي، ولا يمتلك حضورا برلمانيا، أو شعبيا مؤثرا. ومن المتوقع أن يعلن هذان الحزبان مقاطعتهما للانتخابات.

حرية الرأي وحرية التعبير في القانون

٣- غـــزارة المحرمـــات والقيـــود

أحمـد الوادعـي

من السهل الاستدلال على المجتمع الديمقراطي، فالأدبيات السياسية والدستورية حددت العناصر المكونة له في مصفوفة من المبادئ والأسس، فيما يلي أحدث مختصر لها:

١- اتساع مشاركة الأفراد والهيئات والمجموعات المكونة للمجتمع في صناعة القرار وتسيير الشؤون العامة بضمان الحق لكل فرد في أن ينتخب ويُنتخب من خلال انتخابات حرة ومباشرة ونزيهة، وحقه المتساوي مع حق غيره في تقلد المناصب العليا والوظائف العامة في بلده.
٢- سيادة مبدأ المشروعية ومبدأ سيادة القانون.
٣- الفصل في السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية.
٤- التداول السلمي للسلطة.
٥- المساواة في الحقوق والحريات وفي الواجبات.
٦- ضمان الحقوق والحريات العامة، ويشمل ذلك حرية العقيدة والفكر والرأي.
٧- ضمان التعددية السياسية، وحق الناس في تنظيم أنفسهم في شكل أحزاب أو نقابات أو جمعيات.

إلى آخر الأجندة الديمقراطية التي تحصلت البشرية من خلال الأنظمة العريقة في ديمقراطيتها.

أما ثاني القيود على الصحافة فيتعلق بمسلك القانون في تحديد المحظورات التي حرمها وعاقب عليها، فقد عمد القانون إلى مسلك يجعل المحظورات مفتوحة بلا إطار يحددها لتقف عنده وتنفتح الحرية على ما لا يحتويه هذا الإطار، وفي سبيل هذه الغاية سلك القانون المنهج التالي:

١- الإكثار من المحظورات بدلاً من الإقلال منها، وقد رأينا سابقاً أن لائحة المحظورات تضم تسعة أبواب اعتبر القانون ولوجها من المحرمات، وهذا العدد لا يشمل كل المحظورات فقد أغفلنا عند الإحصاء تلك المحظورات التي تنطوي على قدر ما من الوجاهة والمعقولية وأبعد عن السياسة، ونقدر أن الغاية منها المصلحة العامة للمجتمع أوالحرية الشخصية للأفراد، وهي:
١٠- ما يؤدي إلى الإخلال بالآداب العامة.
١١- ما يمس كرامة الأشخاص والحريات الشخصية.
١٢- وقائع التحقيق في جريمة جنائية إذا كان النشر عنها يؤثر على سير العدالة، وصدر قرار الحظر من الشرطة أو النيابة أو القضاء.
١٣- التحريض على استخدام العنف والإرهاب.
١٤- الإعلانات المتضمِّنة عبارات أو صور تتنافى مع الآداب العامة.
١٥- الإعلانات التجارية غير المرخص بها، التي تروج للمستحضرات الطبية والتجميلية والمواد الغذائية.
١٦- قذف الأشخاص.
١٧- تشويه سمعة الغير.
١٨- تضليل الجماهير.

وقد أضافت اللائحة إلى المحظورات السابقة عدداً آخر يندرج تحت واحد مما سبق فلم نفصِّل فيها.

والسؤال الذي يثيره هذا العدد الهائل من محظورات الرأي والصحافة هو: ما دلالة هذه الكثرة الكاثرة من المحرمات؟ ثم ماذا بقي للصحافة مما يقع في منطقة المباح؟

وللإجابة على هذه الأسئلة يتعين الأخذ بالاعتبار أن القانون (ولائحته) عنيا ببيان المحظورات فقط ولم يحاولا تحديد أو بيان المباحات. وأدنى دلالة لهذا المنهج هي أنه يدل على أن الأصل الذي يتأسس عليه القانون هو الحظر وليس الإباحة. وبعبارة أخرى يدل القانون بهذا المنهج على أن الأصل عدم حرية الرأي، وأن حرية الرأي استثناء من ذلك؛ ولهذا أكثرَ من المحظورات، وأهمل المباحات فهو بذلك لا يشرع للحرية، وإنما يشرع وبعناية لما يلجم الحرية، وينتقص منها، وهو عني فقط بإغلاق الأبواب في وجه الصحافة وحرية الرأي، ففصل في ذلك ما وسعه الجهد، فأقفل ثمانية عشر باباً بحسب إحصاء غير متقصٍّ منا، وليته فتح أمامها من الأبواب بقدر أصابع اليد الواحدة!، ولكن هذا القدر القليل لا يتحصل لأي إحصائي يبالغ في التقصي؛ ولهذا فإن الإجابة عن الجزء الثاني من السؤال السابق، والذي يسأل عما أبقى القانون للصحافة مما هو في منطقة المباح، هي التالي: يسهل جداً أن نستدل على محرمات حرية الصحافة؛ لأن القانون أحصاها، واستدركَت على قصوره في الإحصاء لائحته، ولكن يصعب الاستدلال منه على مباحات حرية الصحافة.

٢- وبالإضافة إلى غزارة المحرمات والقيود على حرية الصحافة وحرية الرأي، استعمل القانون ولائحته في صياغتها عبارات فضفاضة، تتسم بالغموض والإبهام، وهذا الأسلوب يكاد يكون عاماً في كل النصوص المكرسة لتلك القيود والأسيجة على كثرتها، وسنأخذ منها بعض النماذج وبما يكفي للتدليل على صحة ما قلنا:

١- النموذج الأول: وعبارته كالآتي: [مادة (١٣٨) من اللائحة ونصها: [يحظر طباعة ونشر وتداول وإذاعة ما يمس العقيدة الإسلامية ومبادئها السامية، أو تحقير الديانات السماوية أو تتضمن تشويه الحضارة اليمنية والعربية والإسلامية] ورغم أن هذا النص هو مادة واحدة في القانون إلا أنه ينطوي على عدد من القيود والمحرمات، وكل واحد منها مفتوح لمحظورات لها قاع ولكن لا سقف لها، فمن حيث العدد ينطوي هذا النص على عدد من القيود وهي:
١- المس بالعقيدة الإسلامية.
٢- المس بالمبادئ السامية لهذه العقيدة.
٣- تحقير الدين الإسلامي.
٤- تحقير الديانة اليهودية.
٥- تحقير الديانة المسيحية.
٦- تشويه الحضارة اليمنية.
٧- تشويه الحضارة العربية.
٨- تشويه الحضارة الإسلامية.

تلك ثمانية قيود على حرية الرأي في مادة واحدة من عدة مواد تضمنت القيود المذكورة في كل من القانون ولائحته التنفيذية. ولكن غلظ هذه القيود ليس في كثرتها المفرطة، وإنما أيضاً بقدم النص نموذجاً لغلاظة نوعية من تقييد حرية الرأي، يأتي من غموض وإبهام النص.

فالنص -مثلاً- يحرم الرأي الذي فيه مس [بالعقيدة الإسلامية] ولا يحدد معنى العقيدة الإسلامية الذي يقصده، ولا يزود القضاء المعني بتطبيق النص بمعيار يميز له ما هو من العقيدة وما ليس منها، وإذا لجأ القضاء إلى الفقه أو الفكر الإسلامي يستمد منه معياراً كهذا، فلن يجد ما يشفيه، أو يصلح أن يؤسس عليه قضاءه؛ لتعدد المدارس والنحل الإسلامية، وهي إلى تعددها على خلاف عقدي بحيث أن ما يعتبر من صلب العقيدة الإسلامية عند مدرسة أو فرقة من الفرق لا يعتبر كذلك عند الأخرى، كالخلافة على سبيل المثل لا الحصر فهي مسألة عقائدية ومن أصول الدين عند الشيعة، ويعتبرها أهل السنة من مسائل الفروع، وهذا الخلاف ليس مجرد فكرة نظرية مجردة وإنما يترتب عليه آثار عملية تظهر بارزة عند تطبيق النص السابق، فنقد منصب الخلافة أو الرأي الذي يذهب إلى أنها شكل من أشكال النظام السياسي التي تجاوزها الواقع المعاصر وعفى عليها الزمن، ومن نقائض النظام الديمقراطي، يعتبر مثل هذا الرأي مسّاً بالعقيدة الإسلامية يؤثمه قانون الصحافة عند مدرسة من المدارس الإسلامية، وليس حاله كذلك عند مدرسة أخرى، وإنما هو مجرد اجتهاد في الرأي يقبل الخطأ والصواب، وصاحبه - في الحالين- ليس آثماً وإنما على الضد من ذلك تعتبره هذه المدرسة مأجوراً يكافئه الله عليه أياً كان حظه من الصواب.

وخطورة هذا الإبهام على حرية الرأي وحرية الصحافة تظهر جلية عند التطبيق. فمع نكوص النص عن تحديد ما يقصده بالعقيدة الإسلامية، وخلوه من معيار يتزود به القضاء في تحديد ما يندرج تحت مسمى العقيدة وما ليس كذلك، يكون النص ناقص الدلالة، ويلزم له تكملة من خارجه تسد هذا النقص في الدلالة حتى يصبح قابلاً للتطبيق، فيتبين منها ما هو من العقيدة وما ليس كذلك. ومعنى ذلك أن النص مفتوح على الفضاء الاجتماعي، قابل لاحتواء كل مفردات الآخير. وبما أن سلطة الاتهام في النظام القضائي اليمني بيد النيابة، وكانت الأخيرة امتداداً للسلطة الحاكمة، فإن كل رأي لا ترغب فيه هذه السلطة، أو فيه مس بمصالحها يمكن اعتباره مساً -محرماً قانوناً- بالعقيدة الإسلامية.

وإذا كانت تأويلات السلطة الحاكمة أو سلطة الاتهام (النيابة العامة) لهذا النص تخضع لرقابة القضاء، وفقاً لنظام القضاء الذي رسمته التشريعات، فإن فاعلية هذه الرقابة تتوقف على مدى ما للقضاء من استقلال، فضلاً عن فضيلة النزاهة. واستقلال القضاء في اليمن لم يتم تبيئته بعد، رغم حضوره المعيون في الدستور، وفي القانون، تلك هي شواهد الواقع، وإذا اتصل الأمر بالشأن السياسي كالحريات العامة تدنت الفرص إلى غيرما حد أمام من يبتغي الاحتماء باستقلال القضاء.

والنص -ثانياً- يحظر الرأي الذي يمس [المبادئ السامية] للعقيدة الإسلامية، وتالياً يؤثمه، ولكنه لا يقول لنا شيئاً عن قصده بكلمة [المس] فلا يستبين منه ما يمس وما لا يمس العقيدة من الآراء والكتابات لا صراحةً ولا ضمناً. وزيادة في اللبس والغموض لم يفصح النص عن قصده من عبارة [المبادئ السامية] للعقيدة وإن من السهل أن يفهم منه ضمناً أن لهذه العقيدة نوعين من المبادئ: الأولى في درجة أعلى وهي السامية، والثانية أدنى مرتبة وهي المبادئ غير السامية. لكن هذا البيان الضمني لا يجدي فتيلاً إذ لا يميز منه السامي من غير السامي، ويظل النص على إبهامه ليس للرجل العادي، وإنما عصي على التعريف والتحديد حتى على رجال القانون، ونحن في عصر يسمو بحقوق الإنسان بحيث جعل من أبسط هذه الحقوق أن يبين القانون الأفعال التي يجرمها بلغة مفهومة ليس للقانونيين فحسب وإنما للفرد العادي من الناس، وهذا لن يتحقق إذا لم يبين القانون بوضوح تام الفعل الذي يجرمه بجميع عناصره وأركانه حتى يكون الفرد العادي على تمام العلم بما إذا كان ما يفعله أو ما يتركه مباحاً أو محرماً. ونحن هنا في صلب مبدأ الشرعية ونرجئ الحديث عنها إلى مناسبة أخرى من هذا الحدث، فنحن هنا بصدد موضوع آخر هو وضوح التشريع وبالخصوص التشريع الجنائي الذي ساقنا إليه قانون الصحافة (ولائحته) وهو يجرم بعض الممارسات العملية لحرية الرأي وحرية التعبير، والإبهام الذي لابس نصوصه في ذلك.

واستطراداً نعرض لأهم الأسس الواقعة على خلفية تقريراتنا السابقة بوجوب خلو التشريع من الغموض والإبهام وأن تكون نصوصه محددة وواضحة، ثم علاقة ذلك بالحقوق والحريات، وبضمنها حرية الرأي.

والنص -ثالثاً- يحظر الرأي الذي يتضمن [تحقير الديانات السماوية] والديانات السماوية في عُرف المسلمين هي الأديان: اليهودية، والمسيحية، والدين الإسلامي، ومفهوم النص أن تحقير غير هذه الأديان يقع في منطقة المباح كتحقير الهندوسية والبوذية والزرادشتية والكنفوشيوسية وبالطبع الدين الطبيعي الذي عرفته الثقافة الغربية. ولا يعلم من النص ما إذا كانت حرمة تحقير دين من تلك الأديان السماوية يقتضي حرمة تحقير الشخص أو الشعوب أو الأمم التي تدين بأي منها، وإن كان يفهم من ظاهر النص أنه إنما يحرم تحقير الدين باعتباره كذلك، أي الدين ذاته ولا يحفل بالتحقير الذي قد يطال من يعتنقه.

ولا يملك الفضول العقلي عند قراءة هذا النص إلا أن يتذكر بأن المذخور الفكري للمسلمين ولعدة قرون ينطوي على تحقير بالغ للأديان السماوية غير الدين الإسلامي وأقسى ما بلغه المسلمون من تحقير الديانتين اليهودية والمسيحية، أنها أديان شرك وكفر وإلحاد، فالدين اليهودي يقول إن عزيراً ابن الله والدين لمسيحي يقول إن الله ثالث ثلاثة هم الأب والابن والروح القدس. لكن قانون الصحافة يخرج عن هذه الرؤية البالغة التحقير للديانتين اليهودية والمسيحية بمنعه التحقير من شأنهما، وإزاء ذلك يستطيع المرء الزعم بالطابع العلماني واللاديني تحديداً لهذا القانون.

غير أن ذلك لا يمنع من القول بأن النص يكتنفه الغموض؛ إذ ليس فيه ما يمكن الاعتماد عليه في تحديد ما يعتبر تحقيراً للأديان الثلاثة وما لا يعتبر كذلك، وهو بهذا النهج في وضع النصوص يكل مسؤولية التحديد -ضمناً- إلى القاضي يجتهد برأيه في دمغ الكتابة والآراء التي تقال في هذه الديانات بجريرة التحقير، أو براءتها من هذه النقيصة الجنائية.

والنص -رابعاً- يجرم الآراء أو الكتابة التي [تتضمن تشويه الحضارة اليمنية والعربية والإسلامية] وهذا النص لا يشينه الغموض فحسب وإنما هو -إلى ذلك - يضفي نوعاً من القداسة على هذه الحضارات الثلاث...:

١- أما الغموض فيدخل على النص من عدة مداخل:

الأول: بما أن اليمن بلد عربي إسلامي فماهي الحدود الفاصلة بين ما يعتبر حضارة يمنية وما يعتبر من الحضارة العربية أو الحضارة الإسلامية؟ طبعاً ليس في النص إجابة على هذا السؤال، بل هو أخرس في هذا الشأن لدرجة أنه لا يتضمن حتى مجرد إيماءة خفيفة تنير سبيل المواطنين والكتاب والقضاة.

الثاني: ثمّ غموض أكثر انغلاقاً من السابق، إذ ليس في النص - مثلاً- ما يعين أحداً في تمييز ما يدخل في هذه الحضارة أو تلك وما ليس داخلاً فيها، وما هي مخلفات التاريخ اليمني الممتد إلى آلاف السنين قبل الميلاد الداخلة في مسمى [الحضارة اليمنية] وما هو منها ما شأنه ليس كذلك؟. من المعروف أن علماء التاريخ والمفكرين ومن يسمونهم تجوّزاً فلاسفة التاريخ، والفلاسفة لم يتفقوا على رأي واحد في تعريف الحضارة، كما أن الخلاف بينهم واسع جداً، وليس في الأفق بارقة أمل في ان يتفقوا على معيار يمكن من التمييز بين الحضارة والثقافة، ثم ليس في اليمن أي عمل فكري موضوعه الحضارة اليمنية، والكتب التي تؤرخ لليمن القديم السابق على دخول الإسلام إلى اليمن، والتاريخ اللاحق له، رغم كثرتها النسبية لا يمكن اعتبارها من هذا القبيل، خاصة وإن الفهم الذي ساد في اليمن إلى وقت قريب لمعنى التاريخ هو أنه العلم بما مضى من أحداث ورجال ودول، بل إن عبارة [الحضارة اليمنية] بحرفيتها نادرة الاستعمال عند الذين أرّخوا لليمن، دولة معين في القديم، ودولة بني رسول، ودولة الطاهريين، ودولة الأئمة في العصور اللاحقة، ولسنا نعني أنه لا توجد حضارة يمنية، وكل ما هنالك هو أن القانون استخدم مصطلحاً لم تصقله الأفهام، ولا ألفته الأقلام، ودلالته لدى المخاطبين بالقانون غير مدركة بعد، ناهيك أن تكون محددة.

الثالث: أما الغموض الثالث الذي داخل القانون في هذا النص فيرجع إلى كلمة [تشويه] التي استعملها وهو يجرّم تشويه الحضارات الثلاث، وقد استعمل النص ثلاث كلمات هي [المس] و [التحقير] و[التشويه]. فالمس بالنسبة للعقيدة الإسلامية ومبادئها، والتحقير في الديانات الثلاث، أما التشويه فخاص بالحضارات الثلاث، ولا تعرف من نصوص القانون معنى محدداً بدقة وحسم لأي من هذه الكلمات، وفي اللغة شوه وحقّر بمعنى واحد. لكن القانون فرق بينهما، دون بيان أوجه الاختلاف التي قصدها. والعودة إلى المعاجم للبحث عن جذور الكلمات التي استخدمها القانون لا تجدي فتيلاً فيما نحن فيه؛ لأن المشرع في العادة له مصطلحاته التي يرى أنها الكفيلة بتبيان مقاصده، والمعتاد من فقهاء القانون عند أن يوضع النص القانوني على نحو مبهم، الرجوع إلى محاضر البرلمان في جلساته التي كرسها لمناقشة النواب مشروع القانون المعني، ويسمونها [الأعمال التحضيرية]، لكن مجلس النواب في هذه البلاد لا ينشر محاضر جلساته أو محاضر جلسات لجانه المتخصصة؛ ولهذا لا يتوفر للمخاطبين بالقانون أية وسيلة للوقوف على مقاصد المشرع إذا أبهمت تعبيراته، ويصبح الإبهام والغموض قدراً لا فكاك منه. وإذا كان قانون الصحافة قد حرم تشويه الحضارة اليمنية واعتبر الكتابة التي لا تعلي من شأن هذه الحضارة جرماً جنائياً ورأياً محرماً فإنه يصعب تفهم مسلك القانون في ضوء الهجاء المقذع والشنيع الشائه الذي شنه اليمنيون على ألف عام من التاريخ الإسلامي لليمن، واستمروا فيه ومازالوا منذ خمسة وأربعين عاماً، وطال هذا الهجاء ليس الرجال فحسب، وإنما التجسدات المادية والمعنوية بالخصوص لهذا التاريخ.

٢- أما الصنمية أو التقديس الذي أضفاه القانون في هذا النص على التاريخ اليمني والعربي والإسلامي، فهو واضح من النص دون عناء البحث عنه، فالنص يمنع البحث في [الحضارة اليمنية] وكذلك العربية والإسلامية بما ينتقص منها أوبحسب تعبيره بما يشوهها. ولأن القانون تعمد إطلاق عباراته دون تحديد دلالاتها المقصودة له، فإنه لم يبين الرأي الذي ينطوي على تشويه [الحضارة اليمنية] وما ليس

كذلك، أو -بالأقل- يضع معياراً يساعد على الوزن الدقيق للبحوث والآراء حول هذه الحضارة. نقول إنه بسبب ذلك يصبح من السهل اعتبار الدراسة النقدية للتاريخ اليمني أو العربي، فعلاً محرماً يندرج تحت جرم تشويه الحضارة هذه أو تلك مما ذكره النص.

والنتيجة لهذا المنحى الذي نحاه القانون واضحة جداً؛ إذ لا يقر القانون شرعية للدراسات الخاصة بالحضارة اليمنية غير الدراسات التبجيلية، والتي تزين ولا تشين، والقانون هنا -وبكل بساطة- يضع مسبقاً النتيجة التي يجب ان تنتهي إليها كل دراسات اليمنيين لحضارتهم وحضارة العرب والمسلمين.

ومن المعلوم أن كل دراسة تحليلية نقدية هي بالضرورة تفتقد فضيلة التبجيل بطبيعتها، إذ لا تكون كذلك إلا إذا تعاطت موضوعها بحيادية خالية من أي أحكام معيارية مسبقة إيجابية كانت أم سلبية، فغاية الباحث هنا هي أن تقدم [الحضارة اليمنية] نفسها كما هي حقيقة لا كما يتمنى لها هو، أو القانون.

إن الحضارة -بأي معنى أخذناها به- تأبى هذا التقديس بطبيعتها؛ لأسباب عديدة أهمها:

أولاً: لأن للحضارة معانٍ كثيرة ليس منها ما يمكن اعتباره معنى محدداً ونهائياً. ويُمكن تصنيف التعريفات العديدة للحضارة إلى مجموعتين: الأولى منها تجعل الحضارة مرادفة للثقافة فتستخدم كلمتي حضارة وثقافة بمعنى واحد كمترادفتين، أو باعتبار الحضارة شكلاً من أشكال الثقافة. وثاني المجموعتين تجعل الحضارة في مقابلة الثقافة. وضمن كل مجموعة تندرج عدد من التعريفات، وليس هذا موضع التفصيل في المعاني المتعددة للحضارة، وإنما ألمحنا إلى ذلك لتبيان أمر آخر ذي صلة بالموضوع الذي نبحثه، وهو أن تعدد معاني الحضارة عند الدارسين والفلاسفة وعلماء الاجتماع على هذا النحو الواسع، له دلالة واضحة على أن الحضارة بطبيعتها وأيا كانت جنسيتها تفتقر للتحديد والثبات في المعنى، وليس لها دلالة منجزة انتهائية وإنما مضمونها سيال متحرك متلون، ومن ثم لا تقبل التقديس أو التصنيم؛ لأن أهم خصائص الموجود المقدس ثباته وغموضه.

والثاني، من الأسباب، يتلخص في أنه رغم تعدد المعاني للحضارة والبالغ في الكثرة حداً جعل هذه الكلمة ذات معنى ملتبس، إلا أن المعنى الجامع لهذه الكثرة هو أن الحضارة هي ثمرة جهد الإنسان، وبعبارة أدق ثمرة جهد مجتمع ما في سبيل تحسين ظروف حياته. فهي إذن منتج بشري خالص تشاركت في صنعه عدة عوامل بشرية أبرزها عقل الإنسان، وملكاته الإبداعية، ودوافعه المصلحية ونوازعه النفسية، وهي صورة استجابته للتحديات التي يواجهها في بيئته المادية والمعنوية؛ وبسبب ذلك فهي قابلة لكل ألوان المراجعة والنقد والتقييم والمحاكمات، سواء من الجيل الذي أنتجها أم من قبل الأجيال التي توارثتها على مر الزمان، ومن ثم يصعب القبول بأي قدر من الحرمة تعطى لها، بما في ذلك الحرمة التي قدّرها القانون اليمني للحضارات اليمنية والعربية والإسلامية في النص السابق، فالطابع البشري أو الإنساني للحضارة لا يطاوع أي قدر من الحرمة قد تضفى على عمل بشري بما في ذلك الحضارة التي تعتبر عند الذين يعرفونها على نحو معياري، بأنها أرقى منتجات الإنسان.

الثالث: إن الحضارة هي نتيجة لسلسلة طويلة من تجربة الخطأ والصواب، أي أنها ثمرة عملية طويلة الأمد من المراجعة والنقد، والتصويب والتخطئة يقوم بها الإنسان بما له من ملكات ذاتية، وخبرات مكتسبة، يقع على خلفيتها رؤية للإنسان موضوعية مجردة من التقديس، أوحتى الاستحسان، والتنزيه، ولولا هذه الرؤية الباردة من حر العاطفة النظيفة من تعالي الأيديولوجيا لما قامت على الأرض حضارة من الحضارات التي عرفتها البشرية؛ وبسبب هذه الطبيعة الوضعية للحضارة، فإن أقل قدر من تحصينها ضد أعمال الإنسان فيها قدراته العقلية وخبراته التجريبية إنما يصيبها حتماً بالجمود، واليباس، وقد كان ذلك - فيما أرى - سبب الانهيار التي آلت إليه مصائر حضارات عديدة عرفها تاريخ الإنسان على هذه الأرض، ومن ضمنها الحضارة اليونانية،والحضارة الرومانية، والحضارة الإسلامية، وقبل ذلك حضارات الفراعنة والفرس والبابليين، وحضارات جنوب شرق آسيا القديمة في الصين والهند، واليابان.

ويجب أن نتنبه جيداً إلى أنه يُفهم من قانون الصحافة وقد حصن الحضارات الثلاث [اليمنية والعربية والإسلامية] دون غيرها، أنه يبيح تشويه الحضارات الأخرى، وهذا التمييز بين الحضارات في المقام يصعب تفسيره إلا أنه بالتأكيد ينم عن تحيز شوفيني، وعصبية قومية ينطوي عليها القانون وتتأسس عليها أحكامه، ويتعذر تفسير هذا التمييز بين الحضارات بالعامل الديني، أو القول بأن الحرمة التي قررها القانون لتلك الحضارات ترجع إلى الإسلام، وما له من قداسة وسمو وتنزه باعتباره الدين الحق، في نظر المشرع اليمني؛ لأن القانون أضفى هذه الحصانة أو القداسة على الحضارة اليمنية والحضارة العربية فضلاً عن الحضارة الإسلامية. ومن المعلوم أن الحضارة اليمنية تعبير تشمل مصاديقه كل الأطوار الحضارية التي عرفتها اليمن قبل الإسلام، وجميعها جاهلية، أو لادينية، أو وثنية من منظور الإسلام. كما أن [الحضارة العربية] الواردة في النص القانوني تصدق مداليلها على عدد من الحضارات التي قامت وسادت في الأقطار العربية قبل ظهور الدعوة الإسلامية بعدد من القرون بما في ذلك الحضارة المصرية (الفرعونية) التي هجاها القرآن الكريم بأقسى العبارات، وهي وغيرها من الحضارات التي قامت في العراق والشام والأقطار العربية الأخرى في المنظور الإسلامي وثنية وجاهلية جهلاء، ولكن النص القانوني يحظر نعت أي من هذه الحضارات بما ينتقص منها، أو يشوه صورتها في أذهان وعقول الناس كماهو شأن الحضارة الإسلامية. فإذا أخذنا نص القانون بأقصى ما يدل عليه فإن ما للحضارة الإسلامية من قداسة بحكم طابعها الديني تصدق على جميع الحضارات اللا إسلامية والوثنية التي عرفتها اليمن خلال تاريخها السابق على الإسلام، وتلك التي قامت على أرض العرب غير اليمن، وبقدر متساوٍ في القداسة والحرمة.

ومن الواضح أن القانون جعل مساحة واسعة من التاريخ اليمني والعربي والإسلامي منطقة حرام خارج إطار إعمال العقل والفكر فيها باعتبار أن أي محاكمة عقلية هي بالضرورة رؤية نقدية للمرء، وبما أن القانون لا يعترف بشرعية التعاطي العقلي والفكري لهذه المساحة الواسعة من التاريخ غير التعاطي التبجيلي، فإنه لا شرعية لأي تعاط عقلاني مختلف، فالمفكّر فيه من الثقافات والحضارات التي حددها النص يجب أن يظل في الإطار الذي حدده القانون مسبقاً وهو إطار التبجيل وبعبارة النص عدم التشويه.

ولأسباب منهجية على الأقل لا نستطيع أن نطلب من القانون إزاء الحضارات السابقة على ظهور الإسلام أن يتمثل موقف الدين الإسلامي منها والذي اتسم بالإدانة المطلقة لها رغم أنه - في الواقع - لم ينجز قطيعة تامة معها تعكس رؤيته تلك، لكن ما كنا نرجوه من القانون أدنى من ذلك هو الابتعاد عن التبجيل المطلق والملزم للمواطنين، ورجال الفكر منهم بالخصوص، للحضارات العربية واليمنية السابقة على الإسلام.

وليت القانون فعل ما هو أدنى من ذلك بكثير، وما كانت تحتمه عليه السياسة الجنائية في نظام دستوري، وهو أن يحدد للمخاطبين بأحكامه ما يعتبره بالضبط وبدقة تشويها لتلك الحضارات، فهو يقرر منع الكتابات ويجرم الآراء والأفكار التي [تتضمن تشويه الحضارة اليمنية والعربية والإسلامية] والعبارة لا تفصح عما يقصده المشرع بالنص، ولا تستبين منها الواقعة التي يجرمها القانون، وهو بيان لا يجوز العقاب بدونه، وسبق أن ألمحنا إلى أن غموض النص يرجع إلى عدم تحديد ما يقصده بالحضارة اليمنية، والحضارة العربية والحضارة الإسلامية. وبقي القول في غموض عبارة [تشويه] الحضارة التي استعملها، فالنص لم يبين ما يقصده بكلمة [تشويه] ولم يحدد - بالأقل - معياراً يُعتمد عليه في تمييز ما يعتبر تشويهاً وما هو غير ذلك، وإنما يحيل في ذلك -ضمناً- إلى المخاطبين بالقانون، وهم بالطبع المواطنون، والقضاء المختص بتطبيق القانون، وهذا قصور شديد في القانون لا يمكن قبوله كما سنبين.

وما يزيد في غموض النص هو أن كلمة [تشويه] معيارية تتحدد دلالتها من قبل قارئها أكثر من صاحب الخطاب شأن سائر التعابير المعيارية مثل جميل وقبيح. وعبارات القوانين لا يترك تحديد مداليلها لقرائها، وإنما ذلك محكور للمشرع اعتماداً على مبدأ الانفراد التشريعي.

ومن الحق أن الكلمة المنضبطة الوحيدة التي استخدمها القانون في هذا النص هي كلمة [التراث] فهو يجرم الكتابات التي تتضمن تشويهاً للتراث وهذه -في الواقع- إضافة غير محمودة ولا مشكورة للنص؛ لأنها تتضمن قيداً غليظاً على حرية الرأي وحرية التعبير، وغلظ هذا القيد يتبين من جهتين:

الأولى: ترجع إلى الدلالة الاصطلاحية لكلمة تراث، وهي كلمة تنتمي إلى حقل علم الاجتماع، فالتراث -كما هو واضح - يشمل مساحة واسعة جداً من الميادين التي تظهر فيها حاجة الإنسان إلى ممارسة حقه في حرية الرأي وحرية التعبير، ولو بسطنا القول في شرح تعريف التراث، وبيان مشتملاته لملئت منه عدة صفحات، ومجمل القول في ذلك أنه يشمل كل موروث إنساني مادياً كان أم معنوياً، ثقافياً أم حضارياً، قبيحاً أم حسناً، بما في ذلك القيم القبلية في الثأر، ونظام القضاء القبلي الذي يسميه القرآن الكريم [الطاغوت] والمؤلفات والكتب الخاصة بالسحر والجن والتعاويذ، فضلاً عن كتب الفقه واللغة والتفسير والشعر وسائر الفنون والآداب.

والنتيجة لهذا النص المفرط في جموده والمغالي في التضييق على حرية الرأي، لن تكن سوى إغلاق الباب أمام الأبحاث والدراسات النقدية التي تتناول التراث الفكري وغير الفكري، ولن تكتسب الشرعية منها إلاّ الكتابات التي تعلي من شأن التراث، وتبجله، وتشيد به، ومن ثم يتحول البحث في التراث إلى عقيم بل وزائف؛ لأن على الباحث - حتى لا يطاله العقاب - أن يطري التراث ويمدح كل ما فيه فيحسّن قبيحه ويجمّل شنيعه، ويعلي ساقطه، وهذا تزييف مشروع ومحمي من القانون ليس للتراث فحسب وإنما لوعي القارئ، إذ من البديهي أنه ليس كل ما في التراث اليمني أو العربي جديراً بالثناء، وتراث أمة مهما كان حظها من الرقي والتمدن فيه الغث والسمين وما هو جدير بالبقاء، وما هو حقيق بأن يدفن وما يقتضي مصالحها ومستقبلها أن تنساه ذاكرتها وتنطمس معالمه من الأرض، ولا أحسب أن أحداً منا على كامل قوامه العقلي سيجادل بجدية في أن جانباً كبيراً من تراثنا كان عائقاً رئيساً وأحياناً وحيداً لتقدم بلادنا وتطورها، وأن كثيراً من القيم والمفاهيم التي يزخر بها التراث اليمني هو المسؤول عن التخلف الذي نعانيه وأن فشلنا في اللحاق بالعصر يرجع في كثير منه إلى أسباب تتصل بالتراث بأكثر من وشيجة.

وفي اليمن يُفترض أن القانون اكبر آليات الحداثة نفاذاً، لكن قانون الصحافة قدم هنا نموذجاً مضاداً بالكلية لهذه الفرضية.

الثانية: ويغلظ القيد على الحرية ويتسع -من جهة ثانية- حين وسع القانون من الحظر والتحريم ليشمل، إلى التراث اليمني، تراث الشعوب العربية والإسلامية، فوفقا للدلالة الظاهرة للنص حكم الحرمة والتنزيه -عند القانون- للتراث الأندنوسي والإيراني كمثل التراث اليمني تماماً، والتراث الفرعوني والساساني في مقام التراث الإسلامي أو التراث اليمني القديم في الحرمة والقداسة، وهكذا تراث سائر الشعوب العربية والشعوب الإسلامية من بنجلادش إلى المغرب الأقصى، ومن جاوه إلى طشقند. ومن الطبيعي أنه كلما غلظ قيد الحرية والرأي الحر دقت فرصهما، وهزل الفكر، وتحجرت الثقافة، وأصاب الحركة الفكرية في اليمن البؤس واليباس، وكلما اتسعت مساحة المحظورات الفكرية، ضاقت المساحة التي يستطيع الإنسان فيها تنسم عبير الحرية، وإعمال عقله وفكره بحرية ودون تبعات.

ويتضح من مداليل نص القانون الذي نحن بصدده الآن والمأتي عليها آنفاً أن خطوط الحجْر على حرية الرأي وحرية التعبير التي رسمها قانون الصحافة تتقاطع أفقياً وعمودياً بحيث يغطى المحظور والمحرم السهل كله، فعمودياً كل ما هو من التراث لا يجوز التفكير فيه بحرية، وأفقياً يمتد الحظر من مفردات التراث اليمني بخصوصه، إلى التراث العربي وإلى نهايات وجود تراث إسلامي بصورة عامة.

ماذا يعني ذلك؟

أول معاني هذا النهج في التشريع لحرية الرأي وحرية التعبير هو أن ممكنات هذه الحريات، والحيز المتاح لممارستها فعلاً ليس هنا، وإنما هناك، خارجاً، وفيما وراء الحضارات والموروثات اليمنية والعربية والإسلامية، أي أن العقل اليمني لا يملك أن يتعقل سوى الغير وموروث الآخر. وللمواطن اليمني أن يرى موروث الآخر كما هو بحسنه وقبحه، وثمينه وساقطه. أما بالنسبة لموروث الذات فعليه أن يراه ليس كما هو، و إنما كما ينبغي أن يكون،وأن يفتح عينيه فقط على حسن وثمين موروثات الذات.

إن القانون وهو يعطي هذا التراث الهائل تلك القداسة يفترض أن كل ما في التراث ومخلفات العهود الماضية خير وصالح لهذا الزمان، وليس أكثر فساداً من هذه الفرضية، ببداهة أنه ليس كل ما في التراث حسناً وخيراً، كما أنه يصعب الدفاع عن فكرة أن التراث يصلح للعصر وأن فيه ما يساعد على النهوض وإنجاز مشروع الأمة في الحداثة واللحاق بالعصر، وفي رأينا تعتبر فكرة زائفة ومحبطة تلك التي تلخصها المقولة الذائعة والقائلة [لا يصلح هذه الأمة إلا بما صلح به حال أسلافها]؛ لأن ما تحتاجه الأمة في هذا العصر المليء بالمبتدعات المادية والفكرية ليس الاتباع الذي توحي به هذه المقولة وإنما حاجتها الملحة بل وخيارها الضروري وأكاد أقول قدرها هو الإبداع والمبادأة والابتكار، وروح التقحم وشجاعة ارتياد المجهول والتكيف السلس مع الجديد واطراح أحمال الماضي والموروث بطيبة خاطر؛ فالدخول الحقيقي إلى العصر لن يكون إلا من وراء ظهر التراث، وعلى أنقاض الماضي؛ فهذه الأمة المغرقة في التخلف لا تنقصها الرؤية إلى الماضي إنما ينقصها التشوف إلى الآتي والمستقبل.

وعلى العكس مما يفترضه القانون، الأصل عدم صلاحية التراث الحاضر ومستقبل الأمة، وإذا انطوى على قيم نافعة لها مما يسمى -بتفاؤل- الجوانب المضيئة منه فهي على قلتها استثناء من الأصل، ونفعيتها ليست مباشرة ترسم الطريق الحقيقي إلى تجاوز التخلف، واكتساب الحداثة، وإنما قد تومئ إلى ذلك أو تساعد على تبين السبيل في أحسن الأحوال. فلا جرم أن مداخل الخلل الذي لحق قانون الصحافة وهو يشرع لحرية الرأي وحرية التعبير يرجع إلى الافتراضات الواقعة على خلفية أحكامه.

ولا يفوتنا ملاحظة أن التقديس الذي أضفاه القانون على التراث، وحظره التعاطي السلبي معه، يصم القانون بالتناقض وعدم الاتساق فضلاً عن أنه يناقض المبادئ السياسية للدستور.

وبيان ذلك أن القانون في المادة (٣٦) يوجب على الصحفي والكُتّاب عموماً فيما يكتبون ويعبرون عن آرائهم، التزام [مبادئ وأهداف الثورة اليمنية والنظام الجمهوري] والنظام الجمهوري هذا -كما هو معلوم- يعتبر نقضاً جذرياً لواحد من أهم مكونات التراث السياسي للإسلام، أو ما يسمونه علماء المسلمين المعاصرين (النظرية السياسية للإسلام) وهو الخلافة الإسلامية، (فالثورة) اليمنية التي يذكرها القانون ألغت نظام الخلافة في اليمن منذ أكثر من أربعين عاماً وذلك دون إعلان رسمي كما فعلت تركيا عام١٩٢٤م وإنما من خلال استبدال الخلافة الإسلامية بالنظام الجمهوري، والأخير نقيض كلي بل وعنيف إذا أخذنا في الاعتبار ما أسماه القانون في المادة السابقة [الثورة اليمنية]، ومنذ ذلك الحين اتخذ النظام الجمهوري خطاباً سياسياً ينطوي صراحةً حيناً وضمناً حيناً آخر على هجاء مقذع لنظام الخلافة، ولا أحد يجهل أن الخلافة كنظام كانت موضع تهمة لا يقبلها أي يمني على نفسه، وخير مثل على مدى الزراية اليمنية بنظام الخلافة الإسلامية أن حزب (التجمع اليمني للإصلاح) لا يجرؤ على إعلان مشروعه السياسي على المدى البعيد في استعادة نظام الخلافة وإن كان لا يكتم أساه على غيابها ويندب في خطابه السياسي جهاراً الإعلان التركي عند بداية القرن الماضي بإلغاء الخلافة.

أما التناقض الواقع في القانون على كامل وضوحه فهو أنه في المادة (٣٦) منه يحرم بل ويجرم تشويه التراث الإسلامي، وفي المادة (٣٦) لا يتردد في أن يعلي ويقدس النظام الجمهوري الذي لا تقوم له قائمة إلا على أنقاض التراث السياسي للإسلام وهو نظام الخلافة.

وأما مناقضة القانون للدستور وتجاوزه لمبادئه السياسية، فقد نتحدث عنه في فصل خاص.

■ (أنتهى)

بالإضافة إلى غزارة المحرمات والقيود على حرية الصحافة وحرية الرأي، استعمل القانون ولائحته في صياغتها عبارات فضفاضة، تتسم بالغموض والإبهام، وهذا الأسلوب يكاد يكون عاماً في كل النصوص المكرسة لتلك القيود والأسيجة على كثرتها

إذا كان قانون الصحافة قد حرم تشويه الحضارة اليمنية واعتبر الكتابة التي لا تعلي من شأن هذه الحضارة جرماً جنائياً ورأياً محرماً فإنه يصعب تفهم مسلك القانون في ضوء الهجاء المقذع والشنيع الشائه الذي شنه اليمنيون على ألف عام من التاريخ الإسلامي لليمن، واستمروا فيه ومازالوا منذ خمسة وأربعين عاماً، وطال هذا الهجاء ليس الرجال فحسب، وإنما التجسدات المادية والمعنوية بالخصوص لهذا التاريخ

تنويه: ينفطع الدكتور محمد عبدالملك المتوكل عن الكتابة الى ما بعد اجازة عيد الفطر المبارك..

هل يطلق الرئيس رصاصة الرحمة على حكومة باجمال؟

أحمد الزرقة

يتسائل العديد من المراقبين: مادام الرئيس على عبدالله صالح ليس راضيا عن أداء حكومة باجمال فلماذا لايطلق عليها رصاصة الرحمة بدلا من ترويج الشائعات بتغيير الحكومة منذ فترة قصيرة من قرار تشكيلها؛ مما أسفر عن حالة من اللاإستقرار للحكومة انعكست سلباً على أدائها، وهي الحكومة التي اعترف الرئيس نفسه أكثر من مرة بانها فاسدة، في معرض أحاديثة المتعددة عن الفساد والمحسوبية في تلميح وتصريح الى امتلاك القصر الرئاسي لكشوفات تحوي أسماء الفاسدين. ولايفوتنا التذكير بتوجيهات الرئيس برفض التوصيات والوساطات للوزراء والمسؤولين ممن كان، حتى لو كان كاتب التوصية الرئيس نفسه، في دلالة واضحة على انه يعاني من ضغوط مقربين ومراكز قوى لا تتورع حتى عن مضايقة الرئيس نفسه للاستئثار بكل شيء. ولعل تصريحات الرئيس تلك أثارت موجة من الاستياء الشعبي والاستغراب؛ كون التصريحات تلك جاءت من رأس الدولة ولم تأت من موظف عادي اوحتى وزير. ولعل الحالة التي تعيشها الحكومة الجمّالية الثانية، والاوضاع التي تعيشها في ظل مناخات غير مستقرة وظيفياً أو سياسياً، تنعكس سلبا على أداء الحكومة وتجعلها تعيش في عشوائية، وهم التغيير وفقدان المناصب قبل الفوز بالمكاسب خاصة في ظل سيادة مفهوم "ان المنصب مغنم وليس مغرم". ولعل الخاسر الوحيد من الاداء السلبي والمتدني وفي حالات كثيرة المتخبط، هو الرئيس؛ نظرا لمرور سنوات الفترة الرئاسية الاولى له دون ان يحقق ولو جزءاً يسيراً على صعيد الواقع العملي من برنامجه الانتخابي الذي هو أيضا برنامج المؤتمر الشعبي العام صاحب الاغلبية في البرلمان والمتفرد بالحكومة، وعلى الرغم من ذلك لم يقدم أي منهما ماكان مفترضاً تحقيقه في برامجه الانتخابية. ودخلت البلاد بسبب سوء بعض التقديرات في دائرة من التوهان السياسي الناجم في حالات متعددة عن غياب الرؤية السياسية ورؤية صانع القرار على أعلى المستويات. وبما أن الرئيس هو الثابت في معادلة الثابت والمتغير، فإن اللوم كله سيلقيه الناخب العام القادم على الرئيس ولن ينال رئيس الحكومة أو أعضاؤها الا حظاً قليلا من اللوم الشعبي خاصة في ظل التدهور الاقتصادي؛ فالذاكرة الشعبية لا تنسى الاخفاقات الاقتصادية وتوسع حالات الفقر وتدني مستوى الدخل. فالمواطن اليوم لاتهمه الى حد كبير الانجازات السياسية، بل يهتم اكثر بالانجاز على المستوى الاقتصادي، وهذا مافشل برنامج الاصلاح الاقتصادي في تقديمه او ايجاد حلول عملية بعيدا عن الفذلكة السياسية وبيع الاوهام.

تردد الرئيس صالح في تغيير الحكومة، رغم تلويحه بهذا التهديد غير مرة، يراه بعض المراقبين تعبيرا عمّا قد يسمى مرحلة من الملل السياسي نتيجة وجوده في كرسي الرئاسة اكثر من سبعة وعشرين عاما وحوله نفس الوجوه ونفس المستشارين، وخلو رقعة الشطرنج من لاعبين كبار أومايسمى بالقطع الكبيرة، واقتصار رقعة الشطرنج على لاعبين صغار لايستطيعون ابداع خطوات كبيرة أو الخروج عن النص مما يؤدي الى حراك سياسي يستطيع من خلاله الرئيس صالح كسر جدار الرتابة، والاستعداد الجاد لخوض انتخابات رئاسية ثانية، شريطة ان تكون انتخابات تنافسية فيها متنافسون حقيقيون.

وجميعنا يدرك ان ما يريده صالح بالتاكيد ليس الفوز بنسبة تقل عن تسعين بالمائة حتى يستطيع المضي قدما في اجراء مايقوله عن تغييرات واصلاحات حقيقية وجوهرية في صلب النظام، وبما يكفل له الاستمرار والشرعية عبر صناديق الاقتراع وبث دماء الحيوية في جسم النظام.

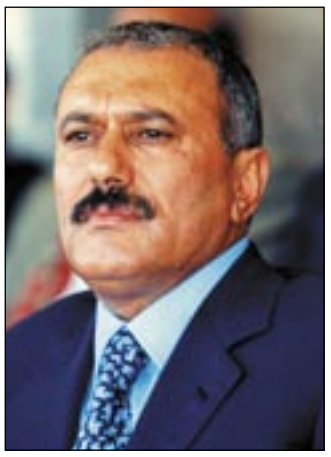

• صالح

• باجمال

بمناسبة عام على «النداء»

حكم بالوكالة

عبدالمحسن الرحبي

الرئيس، فاجأ الجميع بعدم ترشيح نفسه للرئاسة المستحقة في سبتمبر ٢٠٠٦. هذا ما تردد كثيراً في وسائل الإعلام الرسمية بامتعاض، وما تردد كثيراً في الإعلام المعارض باغتباط وبهجة لا نظير لها، ونسي الجميع أنه تقليد درج الرئيس إعلانه في كل إستحقاق لانتخابات الرئاسة، وما يميز هذا الاعلان عن سابقاته، أنه جاء قبل أربعة عشر شهراً من موعد الاستحقاق وقبل أربعة أشهر من موعد الزيارة المرتقبة للولايات المتحدة الأمريكية وقبل أربعة أيام من الأحداث الدامية في ٢١و٢٢ يوليو الماضي والتي أجابت بما لايدع مجالاً للشك عن كثير من الأسئلة.

والحق أن الأمر لم يتوقف عند رغبة الرئيس من عدمه أو عند من سيثنونه عن العدول حسب ما درجت عليه العادة في كل مرة. ولا يتوقف الأمر كذلك عند المبتهجين بعدم ترشيح الرئيس لولاية ثانية، فالأمر كله مرهون بيد من يملك العالم قاطبة ونحن جزء فيه شئنا أم أبينا، وهو الاحتكارات الدولية وممثلها الإدارة الأمريكية، فهي التي تقدر من يرشح نفسه ويفوز في الانتخابات ليس في اليمن وإنما في أي بلد من أرض الله الواسعة، وهي التي تقيل الرؤساء أو تعتقلهم أو تقتلهم، بعد ذلك، حسبما تريد بالرغم من أنهم كانوا لا يحيدون قيد أنملة عن توجيهات وإرشادات ونصح تلك الإدارة، فالحذر الحذر المخالفة!! ليس خشية من العقوبات أعلاه وإنما مماهو أسوأ منها وهو التشهير بهم إعلامياً عبر الفضائيات وكبريات الصحف باستخدام الارشيف السري لكل حاكم بالوكالة، بدءاً من سيرته الشخصية إلى تجاوزاته للشرائع السماوية والدستورية وانتهاكاته للحقوق المرئية لمواطنيه إلى إفشاء أسرار مدّخراته وودائعه المالية في البنوك الاحتكارية. فالزعماء –وهذا حالهم– أظلم مخلوقات الله، فقد ظلموا أنفسهم قبل غيرهم بالسعي الحثيث للرئاسة والترشح لها وظلمتهم تلك الإدارة بأوامرها وإرشاداتها ونصحها التي أدت في الأخير إلى ما يشبه الكارثة البيئية وهو نضوب الماء في العديد من البلدان ومن ثم محاسبتهم ومعاقبتهم على اجراءات لم تكن من بنات أفكارهم. وتبرئ نفسها من تلك النتائج جميعها وهي محقة في هذا لعدم ظهورها بالصورة ولو لمرة واحدة، إنها الحاكم الحقيقي لهذا البلد أو ذاك فزعماء جميع البلدان ومؤسساتهم النيابية والصحفية ومواطنيهم ينسبون كلما تحقق للرئيس المهدد باقسى العقوبات من تلك الإدارة والتي أهونها وأخفها وطأة سكن يأويه وميزانية محددة مقدرة بعشرة ملايين دولار سنوياً كما هو حال الجنرال سوهارتو في اندونيسيا والذي يعتبر أوفر حظاً بما لا يقاس مع محمد رضا بهلوي شاه إيران السابق الذي أقيل من منصبه ولم توفر له الإدارة حتى موطئ قدم يعيش وأسرته عليه، مع أن كلا الرجلين كرسا حياتهما في خدمة الإحتكارات ولم يخالفا لها أمراً حتى آخر لحظة من خدمتهما كحاكمين بالوكالة، فالزعماء وهذا حالهم في وضع صعب للغاية سواء كانوا بالسلطة أو خارجها.

وأياً كان الأمر، كم تمنيت أن يكون ما كتبه مصطفى راجح في "النداء" عن زميله خالد سلمان وما كتبه الاخير عن الأول في "النداء" أيضاً يصعب في تبيان الحقيقة عمن يحكم العالم، لما لهما من مراس صحفي وفكري لا يستهان به، لكان ذلك أجدى من تلك الملاكمة العنيفة والاتهامات المتبادلة الذي كالاهما كلٌ على الآخر على صفحات "النداء" التي تحتفل بعيد ميلادها الأول، والمرجو هو إستمرارها على الدوام لتكسر قاعدة قصر عمر المطبوعة الجيدة والمقروءة على الدوام خاصة وقد تجرعنا مرارة اختفاء مطبوعتين هامتين بسرعة متناهية من مولد الصدور وهما: البريد الأدبي لصاحبها طيب الذكر عبدالودود سيف، و«تشكيل» الصادرة عن نقابة الفنانين التشكيليين. وهما المطبوعتان الوحيدتان المقروءتان والمحتفظ باعدادهما من قبل القراء، ولا شك أن "النداء" –وذاك نهجها المعلن– ستكون كذلك.

العمل السياسي طاقة قات متفاوتة

محمد الأسعدي

من الطبيعي أن تشعر بالحيرة والحرج عندما تتلقى أكثر من دعوة في نفس التوقيت لحضور مقيل ساخن تلتقي فيه نخبة من السياسيين ورجال الصحافة والأكاديميين والمهتمين بشؤون البلاد، حيث يتقاذف المدعوون الرؤى والدراسات، ويتبادلون أحياناً الاتهامات، حول مختلف الأوضاع في البلاد، مستمدين طاقة استثنائية من وريقات القات التي يمضغونها.

هناك من يعتبر هذه الظاهرة صحية ومفيدة، في حين أن البعض يعتقد أن هذه اللقاءات مجرد مضيعة للوقت وأماكن استعراض للقدرات والألفاظ والعبارات الرنانة التي عادة ما تكون "موضة جديدة"، ناهيك عن الحساسيات التي تنتج عن هذه اللقاءات. ورغم أني نادراً ما أتلقى دعوات متزامنة، أو أرتاد تلك المقايل، إلا أني أميل إلى الفئة الأولى من المهتمين الذين يشجعون هذه الظاهرة. بنظري هذه اللقاءات بسلبياتها المختلفة متنفس للمكبوتين سياسياً وإعلامياً، وكذلك مكان للتعارف والتمييز في نفس الوقت ومعرفة كيف يطرح المشاركون رؤاهم بدون رتوش الكتابة قبل النشر.

كما أن المقايل أشبه ما تكون من "الثينك تانك" وهي المنتديات الفكرية في بلاد الغرب عموماً والتي عادة يرتادها صناع القرار وكبار السياسيين والمهتمين من باحثين وإعلاميين. غير أن هناك فروقاً بين مقايلنا ومنتدياتهم، ليس في الهيئة الشكلية، ولكن في الرسالة والفاعلية. في نظري الفرق في نقطتين أساسيتين: أولهما أن ما يدور من نقاش في المقايل مهما بلغت أهميته يختفي بين سحب السجائر المشتعلة في الهواء وأعواد القات المتناثرة على الأرض؛ لأنه ببساطة لا يوثق له لا بالتسجيل المصور ولا النصي. وثانيهما أن المتحدثين عندما يناقشون القضايا أياً كانت طبيعتها ومستويات خطورتها، يغلبهم الشعور بالإحباط في أن ما يطرحونه لن يجد أذناً صاغية لدى السلطة أو الجهات المعنية. وترتبط بهذه الجزئية نقطة هامة هي أن يكون النفس الطاغي في الحوار هو المعارضة، وبالتالي يصاب الكثير من مرتادي هذه المقايل ولنسميها المنتديات، بالعقم السياسي الذي ولده الإحباط، وتفاقم حدة التشاؤم لدرجة السواد، خصوصاً أن توليد الأفكار الجديدة التي تتماشى مع التطورات والقضايا الراهنة يقتضي العمل بالأفكار أو الرؤى التي سبقتها أو العدول عنها لعدم جدواها، وعلى أصحابها أن يسلموا بذلك. لكن طالما أن هناك تكدساً سابقاً ومزمناً لرؤى ومواقف ومشاريع إصلاحات سياسية وتشريعية لم تستوعب ولم يقبل مقترحوها بعدم جدواها، فإن المهتمين لا يجدون بداً من المكوث إلى جوارها والدوران حولها وبالتالي لا يحفزون إلى التجديد وتوليد البدائل بدلا من الاستسلام لسلطة لن تمكنهم من المشاركة في صناعة القرار بهذا القدر من الضعف والإحباط.

صحيح أن الواقع مؤلم جداً وجداً جداً للذين يقرؤون ما وراء السطور ويدركون ما وراء الأحداث والمواقف السياسية التي ينتجها الحراك اليومي في الساحة، لكن هذا لا يعني التجمد في لهيب المعاناة. الجميع يعاني، وكل على قدر معرفته وإدراكه وتورطه في السياسة. هناك من يشعر بالاختناق بسبب عنوان بارز في صحيفة رسمية يفهمه على أنه تضليل وتزييف للحقيقة، بينما آخر لا يمنحه ذلك البعد والأهمية، بينما في الطرف الآخر من يصفق ابتهاجا بذات العنوان.

ما أريد أن أصل إليه أن على من يشعر بالاختناق ألا يفقد الأمل في التغيير رغم أن المعطيات لا تبشر بذلك، خصوصاً وأن أعداء التغيير نجحوا في إقناع المختنق سياسياً بأن الانتحار اقرب السبل إلى الاستقرار الذي ننشده. وهذا بحد ذاته انتصار للفساد بكل أشكاله وصوره؛ فعندما يشعر الإنسان أن الفساد سياسياً أو اقتصاديا أو إدارياً، أمر لا مفر منه، يكون قد أعطاه جرعة وقاية تقويه أكثر وأكثر.

في حين نعول على السياسيين والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني في إحداث التغيير وربما في خلق الظروف المناسبة لكي يحدث التغيير، نجد كل واحد من هؤلاء معنياً بذاته أو حزبه أو منظمته. وربما هناك من يقدم تحليلاً منطقياً للأوضاع ورؤى بناءة ومقترحات حلول عملية في الغرف المغلقة والنقاشات الجانبية المتماثلة، لكن تختفي تلك الإهتمامات عندما يلتقي هؤلاء بأصحاب القرار في رأس الهرم أو في المراكز الأخرى. حينها كل يغني على ليلاه. الأحزاب والمنظمات الجماهيرية تلتقي جميعها في الأهداف عند صياغتها "كتابة" فقط، مما يحبط المهتمين والمتابعين الذين يقعون في المنتصف بين السلطة التي تتبنى الفساد المنظم وبين القوى الأخرى التي تفرقت فمنحت السلطة سلطة أوسع وبيئة أخصب لتكاثر ذلك الفساد، وبما تتمثل الأحزاب والمنظمات المثل القائل: "إذا كان بيتك من زجاج، فلا ترشق الناس بالحجارة."

من خلال حضوري (كمستمع) في أكثر من لقاء أو منتدى، لمست إحباط كبار السياسيين والتنفيذيين في الأحزاب والمنظمات، يتقاطر (الإحباط) من كلامهم ويطغى على كل مشاعر التفاؤل التي كنت أمتلك منها الكثير قبل دخولي تلك المقايل. فالواحد من هؤلاء الساسة أصبح بنظري ذلك الذي توفر له مبلغ من المال تمكن به من فتح بقالة، وبعد فترة من العمل في البقالة واستمرار تناقص رأس المال، يلعن صاحبنا –صباح مساء– البقالات والعمل فيها، ويفكر باستمرار في التخلص من البقالة لولا أنه يخاف أن ينتزع منه لقب رجل أعمال. لكنه في أقرب أزمة لن يتردد في التنازل عن البقالة واللقب معاً، بعد أن يكون قد خط قائمة من المبررات التي دفعته لاتخاذ تلك الخطوة والتي منها بالضرورة المنافسة غير النزيهة من البقالات الكبيرة، سوء الحي الذي يعمل فيه وربما الناس... إلى آخر ذلك.

أحزاب المعارضة، في تخاذلها اليوم، أشبه بالدكاكين المفلسة، والقائمون عليها يكررون مبررات فشلهم في الميدان السياسي في كل مناسبة، يتحينون الفرصة المناسبة للهروب من ذلكم الميدان. للأسف هؤلاء يتقنون بكفاءة عالية رصد مبررات الفشل، لكنهم لا يهتمون بتقديم البدائل وتجديد الآليات التي يعملون من خلالها في سبيل إنجاح مشاريعهم الإصلاحية. يعملون بنفس الآليات البالية. والحسنة الوحيدة في تاريخ تلك الدكاكين، عذراً! الأحزاب هو اللقاء المشترك، لولا أنهم يلتقون ليختلفوا أكثر مما يتفقون. ذلك أن الحزب الحاكم وهو أكبر الأحزاب في اليمن عموماً لا يمتلك رؤية مستقبلية مؤسسية نستطيع التعاطي معها، والتي يمكن أن تسهم في تقديمه كحزب حقيقي.

لا أظن أن المؤتمر الشعبي العام سيكون أفضل حالاً إذا خرج من السلطة؛ لأنه لا ينتهج المؤسسية إلا في مواسم الانتخابات حين ينسب كل ما تحقق للوطن لفرسانه ويعد بالمزيد. ولطالما أحزاب المعارضة هكذا حالها في شكوى دائمة، فمن أين سيأتي التغيير المنتظر؟ ربما من مقيل تختلط فيه أنفاس المدخنين بإفلاسهم السياسي.

عبث الاتصالات والانترنت

محمـد القاضـي

استبشرنا خيراً عندما أعلنت وزارة الاتصالات الدخول في سوق الانترنت ومنافسة شركة تيليمن في تقديم خدمة الانترنت، لا لشيء اللهم إلا لكسر الاحتكار والتنافس على تقديم الأفضل وبسعر مناسب لنا كمستهلكين.

هكذا يقول قانون السوق والمنافسة، لكن هذا التلفون تحطم كما يتحطم كل شيء جميل في بلادنا، إذ اكتشفنا ونكتشف يومياً أن سوق العمل في البلاد لا يحكمه قانون التنافس وإنما هناك قانون آخر يتحكم به ويسيره كما يشاء وهو قانون العبث والاستهتار بالناس وبحقوقهم... سوق الغوغاء والتخبط وعدم إعارة شي اسمه "التخطيط" أي اعتبار. الأمر الذي يجعل المستهلك وحقوقه الضحية في ظل غياب رقابة وقانون يحمي هؤلاء الناس.

فهاهي شركة "يمن نت" التي كان المفترض منها أن تنافس وتقدم الأفضل نجدها اليوم تقدم نموذجاً سيئاً: خدمة بطيئة تجعلك تقضي الساعات أمام شاشة الكمبيوتر لكي تحصل على ما تريد من معلومة.

هذه الشركة بدلاً من ان تكون بوابة للعالم أصبحت بوابة للقرف والتطفيش لمن أراد أن يتصفح العالم عبر الشبكة العنكبوتية.

هل يعرف الوزير عبدالملك المعلمي الذي سمعنا عنه تحمسه لتحسين خدمة الاتصالات أن خدمة "يمن نت" سيئة جداً، واحياناً يُخسف بسرعتها إلى أقل من ٢٠كيلو بايت، مما يجعل تصفح موقع الكتروني ما مخاضاً عسيراً مما يجعل الانترنت تتحول من نعمة إلى نقمة.

هذا لا يعني أن شركة تيليمن أفضل حالاً، فالحال من بعضه. كما أن هذا لا يعني أن القطاع الخاص العامل في قطاع الاتصالات أفضل من الحكومة، فشركا الـGSM سبيستيل وسبأفون تقدمان نموذجاً للقطاع الخاص المستغل والمتفنن في الاتفاق على نهب المستهلك والعبث بحقوقه.

المنطق يقول إن على هاتين الشركتين تقديم خدمة متميزة لمستهلكين يدفعون اشتراكات وفواتير منتظمة. لكن ما يحدث العكس: خدمة سيئة وتغطية ضعيفة لا تغطي بشكل جيد حتى العاصمة صنعاء، مع أن خدمة سبأفون إلى حد ما أفضل من سبيستل.. فأنت تتصل من التلفون الارضي تجد أن جوالك الذي في يدك وهو بكامل قواه العملية وباشارة FULL يقول " قد يكون الجهاز مغلقاً أو خارج نطاق التغطية". هذا عبث وعدم مسؤولية وانتهاك صارخ لحقوقنا كمستهلكين يحتم علينا مقاضاة هذه الشركات وطلب تعويض عن الخسائر التي نتكبدها، لأن كثير من الاتصالات التي من المفترض أن تصلنا لا نستلمها.

لماذا يتحول كل شيء في هذا البلد من نعمة إلى نقمة!!؟

أليس من حقنا في هذا الوطن خدمة اتصالات وانترنت ممتازة كبقية عباد الله؟ أم أنه حكم علينا المعاناة والقرف حتى في هذا المجال كانعكاس لحالة العبث والقرف العام السائد في كل مناحي حياتنا؟!

لا تصلحوا النقيب..!

محمد الظاهري
addahri@yemen.net.ye

سيكون على وزارة الخارجية تسديد رسوم الجامعة العربية بدلاً من دفع ثلاثين ألف دولار سنوياً لمنظمة صحفية وهمية، وسبعين ألف ريال شهرياً إيجار مقر ينتفع به شخص واحد، ونفقات تشغيلية أخرى ليس الرقم الخاص بها متوفراً.

وربما على وزارة الداخلية أيضاً محاولة معرفة صاحب البلاغ الكاذب الذي اعتقل بسببه عدد من الخبراء الدوليين في تعز بشكل محرج لليمن، وكانوا جاؤا بالتنسيق مع وزارة التخطيط لتقديم مشروع دنماركي لدعم الصحفيين، وهو مشروع لم يحض بإعجاب النقيب محبوب علي؛ بحجة أن للاتحاد الدولي للصحفيين علاقة به، وإسرائيل عضو في هذا الإتحاد الذي انتسبت النقابة إليه بناء على طلب محبوب عام ٢٠٠٣.

قبل موقفه هذا، كان النقيب محبوب نفسه يصرخ داخل النقابة وبصوته الجهوري الرائع: "لدي صحفيون بحاجة إلى الكثير من التأهيل والمساعدة، وأنا مستعد للتحالف مع الشيطان لمساعدتهم"، وكان ذلك بعد إعلان عدد من أعضاء مجلس النقابة، وبشكل شخصي، مقاطعة السفارة الأمريكية، وأضاف بلغة إنجليزية: "I am professional journalist".

كانت العبارة الأولى موجهة لنا نحن الصحفيين اليمنيين الذين لا نجيد اللغة الانجليزية ولا نجد من يساعدنا على تعلمها. أما العبارة الإنجليزية فكانت موجهة لموفد منظمة أيركس، الذي كان يحاول مساعدة النقابة، وقرر التوقف؛ بسبب مشاكل النقيب مع المجلس.

لا يفترض بي تقديم هذه المطالب لوزارتي الداخلية والخارجية وغيرها من الجهات؛ فهناك نقابة تمثلنا عليها القيام بهذه المهمة بدلاً من الانشغال بمشاكل النقيب التي يبدو أن لها أول وليس لها آخر، فحين حصلوا على أصواتنا لم نكن نعني أن يحاولوا إصلاح النقيب، بل إصلاح ما أفسده.

مثلاً، ما زلنا ننتظر أن نعرف أين ذهبت تلك الملايين التي تسلمها محبوب من الحكومة لتمويل مؤتمر عام النقابة الأخير، والتي كان يفترض أن يتم توفير أكثر من خمسة ملايين ريال منها. ولماذا تدفع الحكومة للنقيب ثلاثين ألف دولار سنوياً، ولا يستفيد منها الصحفيون؟ ولماذا يصر النقيب على بيع مقر النقابة في عدن وهو العقار الوحيد الذي تملكه؟ إن ذلك أجدى من الاهتمام بمراسلات النقيب السرية.

مهلاً! فتضايق أعضاء المجلس من إصرار النقيب على إخفاء مراسلاته مع الجهات الخارجية والداخلية وبشكل مخالف لكل اللوائح والقوانين، يبدو وجيهاً؛ فهذه المراسلات تسبب كثير من المشاكل، وإليكم بعض الأمثلة لما يجلبه هذا الفاكس الغامض في مكتب نقيبنا:

في مرة من المرات وصل إلى هذا الفاكس مشروع يموله الهولنديون وهو مجموعة من الدورات التأهيليه المختلفة كان يفترض أن يستفيد منها مائة صحفي يمني، لكن النقيب أخفى الفاكس حتى انتهت المهلة وطار هذا العرض.

ويبدو هذا متعارضاً مع ما يحاول النقيب إظهاره من حرص على الصحفيين، وتنقل مقيله من صحيفة إلى أخرى يشكو ويندب هذا المجلس الذي يمنعه من القيام بعمله، ويتعمد الإساءة إليه.

وإذا كانت المشاريع التي لا تمر عبر النقيب لا ترق له، فلماذا يخفي المشاريع التي تمر عبر فاكسه الغامض.

وفي مرة أخرى تسبب هذا الفاكس في إحراج عضوين من أعضاء مجلس النقابة واستقالة أحدهما؛ فقد حمل ذات يوم رسالة من إتحاد الصحفيين العرب تدعو أمين عام النقابة وعضوا آخر للمشاركة بورقة عمل في ندوة عقدوها في الأردن، لكن النقيب أخفى الدعوة التي تضمنت متطلبات المشاركة وبنود الندوة أو المؤتمر لتضايقه من أمين عام النقابة.

وفي اللحظة الأخيرة رشح النقيب كلاً من سمير اليوسفي وعلي الجرادي للمشاركة، دون أن يخبرهما بأية تفاصيل. وحين وصلوا هناك علموا أن الجميع ينتظر غيرهم، والأدهى من ذلك، ينتظرون ورقة عمل نقابة الصحفيين اليمنيين. لم يملك زميلانا سوى تجرع مرارة الإهانة التي تعرضا لها وقررا العودة سريعاً.

وفي مرة ثالثة تسبب هذا الفاكس في إحراج عضو آخر من أعضاء المجلس، والتعريض بأحد أساتذة الصحافة اليمنية، وإهانته، وهو الأستاذ حسن عبدالوارث الذي أرسل إليه استقالته، ولم تعرض على البقية إلا بعد مضي أكثر من شهرين.

وفي مرات أخرى كثيرة تعرضت نقابة الصحفيين اليمنيين، والصحفيين اليمنيين، لاستياء المنظمات الصحفية العالمية والعربية وانتقاداتها وتخليها عنهم؛ لأنها لم تجد رداً على رسائل بعثتها على فاكس غامض في مكتب النقيب.

وحدث ذلك أيضاً بسبب رسائل سيئة وصلت من هذا الفاكس إلى منظمات وفعاليات صحفية عالمية أخرى.

ومن حقي، أنا وسبعمائة صحفي يمني، التساؤل عن سبب ما يثيره النقيب مؤخراً حول اتحاد الصحفيين العرب: ما الذي قدمه هذا الإتحاد؟، وأين الدورات التي يفترض بها أن تصل إلينا جميعا بدلاً من أن يستفيد منها شخص واحد أو اثنين؟.

وإذا كان قرار عدم المشاركة في اجتماع المكتب الدائم لاتحاد الصحفيين العرب اتخذ بإجماع كل أعضاء المجلس، وفي اجتماع رأسه محبوب علي نفسه، فلماذا يريد محبوب إخبارنا بشيء آخر؟ لماذا لا يريد أن يخبرنا بأن دعوة المشاركة ظلت مختفية عنده لمدة؟ وحين فاجأ البقية بها لم يكونوا مستعدين للمشاركة وتمثيل اليمن بشكل جيد.

قال إنه لن يترك علم اليمن يرفف وحيدا، وأعتقد أن يرفف علم اليمن وحيدا أفضل من أن ننكسه بمشاركة مهينة، وإذا كان رشح اثنين من أعضاء المجلس بشكل غير جماعي ودون أن يخبرهما بأن المشاركة تتطلب أن تقدم نقابتنا رؤية في القضايا المطروحة على جدول أعمال الاجتماع، لذلك حين علما بالأمر رفضا المشاركة، وصوتا ضدها.

ما الذي يريده النقيب؟، ولماذا هو غاضب إلى هذا الحد؟، ولماذا لا يريد أن يصبح واحداً من فريق يفترض بهم خدمة ناخبيهم؟ ألا يعلم بأن الذي ضيعنا في هذا البلاد هو القرارات الفردية؟.

إذا كان سبب كل ذلك هو أن فواتيره الخاصة لم تعد تسدد من أموال النقابة، ولم يعد يسافر كما كان يفعل في السابق؟، ولم يعد يستفيد على حساب الصحفيين، فهي أسباب واهية، ويفترض به انه في غنى عن كل هذا. ليس بحاجة إلى أشياء يثار حولها ضجيج؛ لأنه يستلم من وزارة الخارجية ٣٠ ألف دولار سنوياً منذ اثني عشر عاما ولم يسأله أحد عنها؛ ولأنه ما زال يسافر كما يحلو له ومع من يحلو له، على نفقة الحكومة وبفضل رسائل فاكسه الغامض وبفضل صديقه رئيس الحكومة باجمال الذي يهدد به كل من يعارضه والذي لا يبخل عليه ولا يرد طلباته؛ ولأنه يحصل على عشرات الآلاف من الدولارات آخرها من وزارة النفط أخذها مقابل نشر سير ذاتية لمسؤوليها في دليل علاقات عامة يزعم أنه مجلة هو مراسلها في اليمن؛ ولأن لديه عمولات جيدة من مكتب خدمات إعلامية يملكه صديقه كان أولها، أو أول ما علمنا به، عمولاته عن إعلانات سبيستل التي رعت مؤتمرنا العام الأخير والتي دفعنا لها مقابل إعلاناتها بدلاً من أن تدفع لنا.

المشكلة ليست في النقيب، بل في حكومتنا التي تتسول من كل منظمات الدنيا، في نفس الوقت الذي تنفق فيه كل هذه المبالغ لشخص واحد ودون وجه حق، بدلاً من أن تفيد منها ألف صحفي يمني تستعديهم أشد العداء. إنه أمر مخجل أن تدفع وزارة نفط دولة فقيرة ٢٠٠ ألف دولار مقابل نشر سيرة ذاتية لمسؤول، في دليل سيء الصيت.

إن من انتخبوا النقيب ستمائة صحفي، وليس ١٥ صحفياً فقط يحيط أحدهم برعايته ويلقي للبقية بالفتات مقابل أن ينصروه؛ ولن ينصروه، لأن ما يقدمه لهم سينتهي قريبا.

وأنا لا ألوم الزملاء الذين غرتهم شكاوى النقيب، وهزهم صوته القوي، وأرهقهم دعمه؛ لأنه في وضع مثل هذا يكون الشاطر من يستفيد، وفي النهاية لكل رأيه. وإذا كان أعضاء المجلس سلبيين، وغير شفافين، ويتعمدون إخفاء حقيقة ما يجري، فإنه لا يلام من يتبنى رأي الصوت الوحيد الذي يرن. رغم هذا يجدر بنا أحياناً أن نمعن النظر خلف الأشياء.

لقد أخبرنا النقيب، حين بدء اختلاق المشاكل، بأن عليه التفكير بشكل آخر وبأن هذه هي فرصته الأخيرة ليقدم ما يذكره بالخير بين الصحفيين في فترته الانتخابية الأخيرة، لكنه لم يصغي، وتغلبت عليه نفسه، وإن النفس لأمارة بالسوء، وأخبرناه بأنه إذا كان الأمر مجرد كلام جرائد فإن لكل منا قلمه ولكل ما يقول.

والفارق، أنه إذا كان هو يجادل بالباطل ليدحض به الحق، ويسيء به إلى زملائه، ويثير الفتنة بيننا، فإنا سنجادله بالحق وظهير الحق الله، وليس فوق الله شيء، "والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون".

ولست أبرِّئ أعضاء المجلس، فسلبيتهم تبدو بلا حدود، ومن حقنا جميعا أن نحاسبهم، وذلك يكون بتحري الحق حتى لا نكون فقط مسيئين، على الأقل أعضاء المجلس لم يحاولوا حتى الآن تسديد فواتيرهم من حقوقنا، ولم يحاولوا المزايدة على حسابنا. ولدي استثناء -أو اثنان- من هذا القول، احتفظ بحقي في إعلانه -أو إعلانهما- حين يصبح ذلك مجديا.

ياء المنادى

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

كيني ميني.. وقرار العفو العام!!

■ (الى صديقي عبد الرحيم الحمرا وبقية المعتقلين على ذمة حرب صعدة ضدا لقرار العفو العام)

قبل حوالى شهر من الآن، وفي هذه الزاوية بالذات، كتبت مشيدا بقرار العفو العام الذي أصدره الأخ رئيس الجمهورية بمناسبة الذكرى الثالثة والأربعين لثورة ٢٦سبتمبر المجيدة، والذي استفاد منه كل المشاركين في أحداث صعدة المؤسفة من جماعة الحوثي،فضلا عن المعتقلين والموقفين والمحاكمين والمطاردين على خلفيتها، أو هكذا افترضت، ولا أزال، وفقا لموجبات القرار الجمهوري ذاته، غير أنني- وبسبب معرفتي بواقع وتعقيدات الوضع اليمني في السلطة وتركيبتها- حذرت من احتمالات تعطيل القرار والالتفاف عليه من قبل أطراف عديدة على رأسها من فجروا الحرب واثروا منها ومن مصلحتهم إبقاء الأوضاع التي خلفتها في حالة احتقان وتوتر دائمين بين السلطة والمجتمع أو بين أطراف داخل السلطة وفئات وشرائح اجتماعية بعينها هي تلك الفئات والشرائح التي استهدفتها الحرب ونتائجها بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، بما في ذلك استهداف الحياة والمواطنة وحقوقها الطبيعية، وعلى رأسها حق الوظيفة والعمل، وقد تضمن المقال ما معناه أن الرئيس بقدر ما سيكون المستفيد الأول والأكبر من القرار ونتائجه، بقدر ما سيكون المتضرر الأول والأكبر في حالة تعطيله أو الالتفاف عليه أما السبب فأضيفه الآن وهو أن صاحب قرار العفو العام حينها، سيكون في (منزلة بين المنزلتين): فلا هو بإعلانه القرار قد (أرضى أصحابه) ومن لهم مصلحة في الحرب واستمرارها، ولا يكون قد كسب بقراره المعطل نفوس ومشاعر المتضررين من الحرب أو أوقف مشاعر الاحتقان والغضب والحقد لديهم جراء الظلم الذي وقع عليهم ولا يزال بسبب نتائج تلك الحرب القذرة. ويبدو لي أن هذا هو الوضع الآن؛ حيث نكتشف اليوم وبعد شهر من صدور قرار العفو العام انه لم يغير من الأمر شيئا، وان معظم المعتقلين والمحاكمين والمطاردين لا يزالون في السجون والمحاكم والجبال، تماما كما كان الوضع عليه قبل إصداره، وكأن القرار المعلن لا معنى له سوى الكلام المناسباتي الذي ينتهي مفعوله بعد الساعة التاسعة من مساء كل يوم، يظهر فيه الرئيس على شاشات التلفزيون وهو يخاطب شعبه وأمته، ويمنيهم بالمنى والسلوى وبحاة التسامح والعيش المشترك.

بالنسبة لي فقد تأكدت يقينا بان قرار العفو قد عُطِّل وأبطل مفعوله حين سمعت عن تشكيل لجنة من العلماء والمشايخ للنظر – كما جاء في الخبر – في تنفيذ القرار. وحين علمت فيما بعد أن العدد المحدود ممن أطلق سراحهم هم فقط أولئك الذين وجدوا من يضمنهم من المشايخ والأعيان، ومنهم من قبل بتوقيع عريضة رسمية تضمنت اعترافه بالتهم الموجهة إليه وتوبته عنها!! وهو ما يخالف (ألف باء القرار)الذي يعني أول ما يعني إسقاط كل التهم عن المعفي عنه وإيقاف كل الإجراءات التي اتخذت ضده بموجبها والتعامل معه بعد القرار باعتباره مواطن غير ملتزم أو ملزم بشيء سوى القانون والدستور. أما أن تضل المعتقلات مليئة وتضل التهم والمطاردات قائمة ويشترط على كل من يفرج عنه ضمانة الأعيان والمشايخ!! فهذا يعني أن العفو غير موجود وان ما أعلنه الأخ الرئيس بمناسبة عيد الثورة السبتمبرية هو شيء آخر تماما يعلمه الراسخون في تقلبات الأمزجة والأهواء في هذه البلاد الظالم أهلها!.

كيني ميني

كيني ميني.. هو برنامج تلفزيوني ناجح، أنتجته الفضائية اليمنية

ويتم بثه على حلقات طوال شهر رمضان المبارك وهو بالتالي لا علاقة له بأحداث صعدة ومعتقلي قرار العفو العام إلا من باب أن كل شيء في بلادنا هو عبارة عن (كيني مين) وكلام فارغ، بما في ذلك القرارات الجمهورية والرئاسية. أما كيني ميني..

المسلسل التلفزيوني، فهو مليء بالمعاني والدلالات الهادفة، وقد كشف عن قدرات إبداعية هامة يمتلكها المخرج والممثلون معا (عبد الكريم الاشموري وعادل سمنان مثالا). وهو ما ينطبق وان بدرجة اقل على برنامج (شر البلية) وهي مناسبة نقدم فيها الشكر والتقدير لكل من شارك أو ساهم في إخراج وإنتاج مثل هذه الأعمال الإبداعية الناجحة التي استطاعت أن تعيد المشاهد اليمني وربما العربي إلى متابعة الفضائية اليمنية بعد أن كان قد هجرها وطلقها ثلاثا!!

في منتدى الجاوي بصنعاء:

الاشتراكي اليمني بين ضفتي مؤتمره العام الخامس

■ كتب - جمال جبران:

مساء الاثنين الفائت كان منتدى الجاوي بصنعاء ساحة حوارية موضوعها الرئيس الحزب الاشتراكي اليمني وفق نتائج مؤتمره العام الخامس، ورؤية المستقبل. ما قاله الأمين العام المساعد للحزب أبو بكر باذيب كان مفتتحاً لعديد مداخلات من قبل بعض الحاضرين، إضافة لما أدلى به الدكتور محمد المخلافي رئيس الدائرة القانونية بالحزب الاشتراكي.

أكثر من استحقاق

أكد الاستاذ باذيب في مفتتح حديثه أن حزبه شهد قبيل عقد مؤتمره جدلاً ونقاشات كبيرة واختلافات واجتهادات كادت أن تشكل عقبة في طريق الحزب أو على الأقل كانت ستشغله عن كثير من القضايا؛ ولذلك كان أمر عقد المؤتمر اكبر من مجرد استحقاق، بل كان ضرورة للخروج بالحزب من تلك الدوامة التي كانت ستوصله إلى حالة جمود. ويبرر باذيب ما حدث نتيجة للمرحلة السابقة التي مر بها الحزب والتي تلت حرب ١٩٩٤، فكوادره كان بعضها خارج الوطن، والجزء الذي عاد منهم ظل مبتعداً عن الساحة.هذا إضافة إلى الضغوط الكبيرة التي كانت تمارس على الحزب. ولهذا يقول أبو بكر باذيب أن عقد المؤتمر كان انتصاراً كبيراً أدى للخروج بقيادة جديدة وبوجهات نظر متطورة، مؤكداً على أن هذا جاء طبيعياً؛ بسبب المرحلة التي نعيش فيها والتي تشهد الكثير من المتغيرات تعكس نفسها على طريق عمل الاحزاب. وأشار باذيب إلى أن هذا قد ساعد على ظهور قيادة جديدة للحزب، وإن لم تكن كلية إلا أن بها دماء شابة، إضافة لدخول صندوق الاقتراع في مؤتمرات الحزب للمرة الأولى، وهو ما لقي موافقة من الجميع، الذين شعروا بالارتياح والرضى على نتائج الانتخابات، وهذه ميزة الصندوق، بحسب قول باذيب. لكنه أكد أيضاً على أن الحزب كان حريصاً على قياداته. ولم يغفل باذيب هنا عن التنويه بالدور الاساسي الذي لعبه مندوبو الحزب في خروج المؤتمر بتلك النتائج التي خرج بها، وكان لهذا، بحسب قوله، دور كبير في تحديد رؤية مستقبلية للحزب.

مشروع الاصلاح السياسي

وعن الاشكاليات الحقيقية التي كانت تتربص بمستقبل الحزب، أشار الأمين العام المساعد إلى بُعد المسافة بين الرؤى الجديدة في الحزب وبين تلك الرؤى التقليدية. فقد كان هناك مؤشرات لقضيتي: المركزية والديمقراطية، إذ هناك رؤية هدفت إلى إعادة تنظيم الحزب تحت رؤى جديدة تعيد علاقته بالناس، تعمل على خلق صلة واسعة بهم في مختلف المناطق ومن مختلف الفئات. ويؤكد باذيب أن هذا ليس سهلاً؛ إذ أن هذا شيء جديد كلياً على الحزب.

● باذيب

بالنسبة لقضية الديمقراطية قال باذيب: "نحن حزب يدعو للديمقراطية، ولكن لأي مدى نعيش هذه الاجواء نفسها؟!"، مشيراً إلى أن الحزب وبعد عقد مؤتمره العام الخامس ينبغي عليه تأسيس نفسه على هذا الأساس بحيث يسمح بالاجتهاد، "الشهيد جار الله عمر كان نموذجاً في هذا الاطار"، قال باذيب، الذي أكد على أن هذا الفعل ينبغي أن يتم تحت الامكانيات المتاحة وذلك احتراماً للمصداقية، وبداية التنظيم لابد أن تكون من هنا.

وعن ضرورة الاصلاح السياسي قال باذيب إن الأوضاع في الوطن كله تدعو بضرورة احداث اصلاح سياسي حقيقي "هناك شعور عام بذلك"، مؤكداً على أن المعارضة لابد أن تلعب دوراً مباشراً في هذا الشأن، قائلاً إن اهتمامهم في الحزب بالإصلاح السياسي الشامل كان واضحاً في تضمينه لبرنامج المؤتمر الخامس، إذ أوضح رؤية الحزب للإصلاح السياسي، منوهاً أن نخبة من السياسيين والمثقفين ساهموا في بلورة تلك الرؤية. وأضاف باذيب أن هناك اصلاح سياسي في اطار الحزب وفي اطار اللقاء المشترك، وهذا يأتي بجهد مشترك. فعلى هذا الصعيد، قال الأمين العام المساعد :" أوشكنا على الانتهاء من صياغة هذا المشروع، وغير صحيح ما يقال عن عدم وجود مشروع اصلاح سياسي للقاء المشترك".

ويرى باذيب أن الاصلاح السياسي أصبح ضرورة في ظل وضع البلد الحالي، فبعد حرب ١٩٩٤ اختل التوازن داخل الساحة السياسية فحدث ما يشبه الانقلاب على الحياة السياسية من أبرز معالمه ما جرى من تعديلات دستورية. وعليه أكد أبو بكر باذيب أن قيادة الحزب الاشتراكي تؤكد على ضرورة إشاعة روح الحوار في الحياة السياسية ونبذ العنف وتقبل الآخر واستئناف الحور حتى مع المؤتمر الشعبي العام، منوهاً في الوقت ذاته على ضرورة إعطاء هذا الحوار حيويته شريطة أن يكون علنياً وحول قضايا معينة.

وفي هذا السياق أكد باذيب أنهم في الحزب يسعون للمساهمة في تأسيس مناخ جديد من خلال تعزيز دور اللقاء المشترك وتعزيز الحوار بين المعارضة والسلطة.

وفيما يخص الحوار مع المؤتمر أكد باذيب على ضرورة تضمين قضية الإصلاح السياسي أجندته؛ إذ أن هناك موضوعية لهذا الاصلاح. فاليمن، بحسب باذيب، من أشد دول المنطقة حاجة للإصلاح السياسي. هذا إضافة إلى قضايا مثل التوازن بين السلطات واستقلاليتها والقضاء، وتعزيز الحريات، وأيضاً العمل بجدية على محاربة الفساد. مشيراً إلى أن هناك عوامل معرقلة لمثل هذا الاصلاح وإذا ما حدث هذا ترتب عليه اصلاحات دستورية، فبدونها، يقول باذيب، لا الأمل في إحداث أي انفراج، وبدون القضاء على الفساد لا يمكن الحديث عن أي اصلاحات اقتصادية.

وعلى هذا الأساس -بحسب الأمين العام المساعد للاشتراكي- يعمل الحزب إلى جانب الأحزاب السياسية والحزب الحاكم، فهذه أولويات على أساسها يمكن الدخول في تعاون مع الحزب الحاكم.

"لسنا خياليين" قال باذيب، مضيفاً: "نعرف الوضع جيداً والمراحل ماتزال طويلة"؛ ولهذا لابد من استعانة العمل السياسي بمشاريع حقيقية لها أن تعمل على مساعدته على الوقوف على قدميه، "وبهذا نستعيد ثقة الناس" بحسب باذيب.

قضية الجنوب

وحول ما يثار بخصوص القضية الجنوبية قال باذيب إن شعوراً بالمرارة عم المناطق الجنوبية بعد الوحدة وانعكس هذا على الحزب؛ لذا تظل هذه المسألة في صدارة اهتمامات الحزب، مؤكداً على أن هناك اجتهادات مشروعة وصحية في الحزب فيما يخص هذه القضية، مشيراً إلى أنهم معنيون بهذا الموضوع وبالوطن كله؛ لأن الحزب الاشتراكي هو في الاساس حزب وحدوي، فبنيته التنظيمية وحدوية من الاساس وتكونت من كافة فئات أبناء الوطن اليمني، وعلى هذا لا يمكن للحزب، يقول باذيب، أن يدير ظهره للوحدة، مؤكداً على أن ما حدث في السابق كان ردة فعل من قبل بعض القيادات نتيجة للحرب التي شنت في ١٩٩٤. وفي ذات السياق قال إنه كان هناك رؤى تعتقد بضورة إعادة بناء الوحدة من جديد، معترفاً في الوقت ذاته أنه كان هناك اجتهادات تجاوزت الحدود لكنها نتيجة انفعال مؤكداً على أن حل مسألة الجنوب لا يمكن أن تكون في غير حل مسألة الوطن بأكمله وهذه مسألة (قضية الجنوب) لابد لها من إصلاح سياسي شامل. حل مسألة الجنوب فقط، بحسب باذيب،هذا كلام لم يعد استيعابه ممكناً إلا في اطار الوطن بأكمله. واختتم كلامه منوهاً أن تحقيق اصلاح مسار الوحدة لا يمكن أن يتحقق بدون اصلاح سياسي شامل عن طريق معالجة سليمة من خلال تعزيز دولة الوحدة.

اصلاح النظام السياسي

بدوره بدء الدكتور محمد المخلافي رئيس الدائرة القانونية حديثه منوهاً على أن أول فشل جراء محاولة تجمع الإصلاح النكوث بالتزاماته تجاه الحاكم ورفاقه في المشترك، والتي تم الاتفاق عليها تقاسماً قبل نحو شهر.

الاتصالات ترفع

(تتمة الصفحة الأولى)

وآخر مستهلك، وأنها من حيث المبدء تخضع للمستهلك إن شاء قبل وإن شاء رفض وألغى الخدمة. أما من الجانب الأخلاقي والأدبي فيقول أن المؤسسة كان يفترض بها أن تعلن للمستهلكين ما ستقدم عليه.. بارتفاع تعرفة المكالمات الداخلية بنسبة ٥٠٪، لاسيما الانترنت. تعمل بلادنا على تأخير وتثبيط المعرفة في الوقت الذي تفخر فيه وزارة الاتصالات بتسهيل ذلك للمواطن اليمني، بينما يعرف عن الدول الأخرى بما فيها دول عربية أنها حررت خدمة الأنترنت من الرسوم كخدمة عصرية تساعد على التقدم والأزدهار والنمو..

وكانت عدد الخطوط الهاتفية في بلادنا ارتفعت خلال النصف الأول من العام الحالي الى ٨٤٣ الف و٩٠ خطاً هاتفياً في عموم محافظات الجمهورية، بزيادة بلغت ٤٤ الف و٩٥٤ خطاً هاتفياً عن العام الماضي، وأشار تقرير عن المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللا سلكية نشره موقع "سبأ نيوز" الأخباري مؤخرا ان الاشتراك في خدمة الأنترنت التي تقدمها المؤسسة العامة عن طريق " يمن نت " بلغ خلال النصف الأول من العام الحالي " ٧ " الآف، و " ٥٩٩ " مشتركاً، في حين بلغ عدد المشتركين للكروت مسبوقة الدفع " ٩ " الآف و " ٧٠ " مشتركاً ليصل عدد المشتركين حتى نهاية النصف الأول من هذا العام "٨٤ " الفاً و " ٣٥٢ " مشتركاً.

وبحساب سريع لعدد المشتركين في الخطوط الثابتة والأنترنت سنجد أن رفع التعرفة بمقدار ٥٠ ٪ للدقيقة الواحدة سيدر على المؤسسة مئات الآلاف من الريالات، في حين سيؤثر ذلك على انتشار استخدام الأنترنت، خلال الفترة القادمة.

هنت تصرف

(تتمة الصفحة الأولى)

أن يكون الصرف توقف بأمر الوزير، مفيداً أن أمراً من المحكمة جاء به المحامي بأحقيته لنسبة ١٠٪ من أجور العمال.

المحامي هائل سلام، قال لـ"النداء" إن اجتماعاً ضمه، مساء امس الثلاثاء، مع رئيس النقابة، نتج عنه تخفيض النسبة من ٢٠٪، بحسب العقد المبرم مع النقابة، إلى ١٠٪ ثم إلى ٣٪.

وعلمت "النداء" أن الاتفاق بين المحامي ورئيس النقابة، الخاص بنسبة الـ ٣٠٪، قد قوبل بإرتياح من قبل العمال، الأمر الذي أصدر معه، الوزير أمراً بإعادة الصرف. وقال الخضر إن الشركة ستعمل على صرف مستحقات العمل حال الانتهاء من كافة التجهيزات. وأفادت مصادر في النقابة أن الصرف سيتم بداية الاسبوع المقبل.

الناصريون يطالبون

(تتمة الصفحة الأولى)

وتتبنى المبادرة النظام البرلماني، وتشكيل البرلمان من غرفتين، وانتخاب رئيس الجمهورية لدورتين رئاسيتين فقط، شريطة حصوله على الأغلبية النسبية (ربما قصد المطلقة) في الجولة الأولى للانتخابات.

وتدعو المبادرة إلى الأخذ بنظام القائمة النسبية لاصلاح النظام الانتخابي وإلغاء قانون المسيرات والمظاهرات العامة، والنصوص المقيدة لحرية الرأي، وإزالة آثار الصراعات السياسية السابقة "بما في ذلك آثار أحداث ١٩٧٨وحرب ١٩٧٤م.

وكان مصدر قيادي في الناصري أبلغ "النداء" مطلع الأسبوع أن المبادرة الخاصة بالتنظيم ستكون أساس حوارات يجريها التنظيم مع شركائه في اللقاء المشترك، وأن التنظيم يرفض أية دعوات لاصلاح مسار الوحدة، في اشارة إلى اختلافه مع الاشتراكي.

«دكاكين» الصرافة

(تتمة الصفحة الأولى)

قيل إن سعرها تجاوز المليارين بكثير.

والحاصل أن المؤشرات الحالية تقول إن حضرموت على موعد مع كارثة أخرى، سيما والرويني وبقية ملاك "الشركات" تلك، معروف عنهم المتاجرة بالأراضي. وما تزال لهؤلاء مشاكل في اراض كثيرة مُنحت لهم رغم انها مملوكة لآخرين ويثبت ذلك ارشيف الدولة القعيطية.اذاً فأموال الناس في خطر ويجري المتاجرة بها احتيالاً.

حضرموت جزء من مشكلة "دكاكين" الصرافة، والمعني بذلك البنك المركزي. ما الذي يضمن للناس حقوقهم؟ وما قيمة الدولة أن كانت لا تقوم بذلك؟

وكان عدد من صيرفيي محافظة تعز أعلنوا، قبل سنوات، إفلاسهم، في محاولة للتخلص من التزامات مالية لآخرين.. لم تكن ايداعات.

سفراء الاتحاد

(تتمة الصفحة الأولى)

مرشحاً جدياً للرئاسة لتحظى الانتخابات المقبلة بالاهتمام.

وكان ديبلوماسي غربي انتقد غياب الاستحقاق الانتخابي الرئيس من أجندة المعارضة، وقال لـ"النداء" إن لدى أحزاب اللقاء المشترك فرصة لخوض انتخابات تنافسية، والضغط مبكراً من أجل توفير الشفافية لها.

أحيط لقاء أمس بتكتم شديد، وعلمت "النداء" أن الخارجية اليمنية أحيطت علماً بدعوة الافطار. وقالت مصادر موثوق بها إن حزب الاصلاح تعرض لانتقادات من سفراء أوروبيين، بسبب موقفه من قانون تنظيم وحيازة السلاح.

وخلاف التوجه الاوروبي حيال الانتخابات المقبلة، تعمد الدبلوماسية الامريكية إلى الغموض في تعاطيها مع الملف، في انتظار نتائج زيارة الرئيس علي عبدالله صالح إلى واشنطن الشهر المقبل، على الأرجح.

تقاسم حزبي

(تتمة الصفحة الأولى)

وعلمت "النداء" أن الاتفاق تم مساء أمس بعد مؤشرات انتخاب مباشر وتنافسي حدث في مؤتمرات الحزب كان في المؤتمر الرابع وليس الخامس كما قال أبو بكر باذيب في بداية كلامه. بعد ذلك تحدث عن التحديث الذي طال النظام الداخلي للحزب، فالمعيار الانتخابي في إطار المجتمع المدني ربط هيكلية الحزب فصارت في النظام الجديد مرتبطة بالعملية الانتخابية في الدائرة المحلية الانتخابية ويليها الدائرة الانتخابية النيابية في إطار المديرية. وهذا فيما يخص العملية الديمقراطية. فيما يخص المجتمع جعل النظام الداخلي ضرورة الانخراط في منظمات المجتمع المدني وفي حزب اشتراكي ديمقراطي في اطار الاشتراكية الدولية.

والنظام الداخلي الجديد أشار رئيس الدائرة القانونية إلى أنهم عملوا على عدم تركيز القرار اليومي بيد الأمين العام، حيث تم تقسيم العمل إلى قطاعات لكل منها وكيل. وبخصوص اصلاح النظام السياسي كان البرنامج السابق في مهامه إقامة الدولة الديمقراطية الحديثة، لكن البرنامج الجديد اعتبر الاصلاح أو تدوير النظام السياسي مدخلاً للإصلاح السياسي، وهو ما سيعمل على احداث الانتقال الديمقراطي. ولن يأتي اصلاح النظام السياسي -قال المخلافي- دونما إنهاء للإزدواج الحاصل بين سلطات تنفيذية وبين جهات لا سلطة لأحد عليها. هذا إضافة لإعطاء الصلاحيات الكاملة للحكومة وعدم حصرها في شخص الرئيس، وكذلك الحال في مجلس النواب ليمكنه ذلك من ممارسة الرقابة على السلطات الأخرى. هذا إضافة إلى ضرورة استقلالية القضاء والقاضي وضرورة فصل التداخل بين السلطة التنفيذية وبين السلطة القضائية.

وعن موضوع المصالحة الوطنية أكد المخلافي على أن البرنامج السابق تناول هذه المسألة، لكن البرنامج الجديد لم يقتصر على قضية إزالة آثار حرب ١٩٩٤ ولكن حل المسألة الجنوبية ورؤية انتقال اليمن إلى دولة الحداثة والديمقراطية الحقيقية وإزالة آثار الصراعات السياسية السابقة وتعويض المتضررين لكي لا تتكرر، مؤكداً على ضرورة الكشف عن الحقيقة وعن الانتهاكات التي حدثت من قبل السلطة والاستماع إلى الضحايا.

بعد ذلك فتح باب الحوار للحاضرين طلباً لأية إضافات أو تعقيبات فتحدث عدد منهم موضحين رؤيتهم للتحولات التي حدثت في الحزب بعد عقد مؤتمره العام الخامس، وهي الرؤى التي رد الأمين العام المساعد أبو بكر باذيب بقوله إن كل نقد موجه للحزب دال على اهتمام بمستقبل الحزب.

هلا
«فريد»
اجمل التهاني والتبريكات
للزميل العزيز
شوقي هائل السامعي
بارتزاقه مولود بكر أسماه
«فريد»
جعله الله قرة عين لوالديه
أسرة «النداء»

شكراً يا مستشفى مصافي عدن

نسجل عبر هذه السطور شكرنا وتقديرنا للاستاذ فتحي سالم رئيس مجلس الإدارة لشركة مصافي عدن، والدكتور محمد شمس الدين مدير عام مستشفى مصافي عدن وملك العظام الدكتور جوس، لتلك المواقف الانسانية والنبيلة وإسعافهم لعائلتنا (حرمنا وابنتنا) وتقديم الخدمات الطبية الاسعافية اللازمة في حينها، وكذا عنايتهم التي تجلت في نوعية العمليات الطبية التي قدمت لها من قبل أطباء وممرضي المستشفى مما أعانها على تجاوز أخطار الحادث المروري الذي تعرضت له في إحدى مناطق محافظة الضالع أثناء سفرها إلى صنعاء من محافظة عدن.

إننا نتمنى لمستشفى مصافي عدن بكل من فيه كل خير وتقدم وليكن صرحاً طبياً شامخاً يقدم خدماته الجليلة لأبناء الوطن.

أخوكم/ عبدالعزيز سليمان شهاب

آلاف من جيران نائب الرئيس يعيشون في معزل ملوَّث في العاصمة..

حوض بلاليع يعشق الاطفال في سواد عصر

■ كتب - فتحي الأغبري:

كان أحمد (١٠سنوات) يلهو رفقة أصدقائه، عائدين من الدرس إلى بيوتهم.

لم يتسن لأحمد أن يذوق، ثانية، بهجة الرواح إلى البيت، فقد تلقفه في منتصف الطريق حوض مجارير مكشوف عوض أحضان والديه.

تقطن أسرة أحمد حارة سوار عصر غربي العاصمة، التي تعاني منذ سنوات غياب الخدمات، وفي المقدمة خدمة الصرف الصحي. البديل، في العادة، يتمثل في حفر بيارات خاصة، لكنه في حالة أسرة أحمد وجيرانها غير ممكن؛ لأن الحارة تقع في منطقة صخرية. في الطريق من منزل أحمد إلى مدرسته (مدرسة جعفرالطيار) استطاع سكان جزء من الحي اجتراح حل، فقبل أربع سنوات وضع حجر أساس لمشروع مدرسة إعدادية وثانوية، على مساحة متعرجة، تدنو من أطرافها باتجاه المركز الذي ينخفض عشرة أمتار. حجر الأساس تحول إلى شاهد على الخراب في الذمم، إذ نسي واضعوه المشروع، واستغل السكان المكان لتفريغ مجاريهم، ليتحول إلى مستنقع على طريق رواح أحمد وصحبة من المدرسة.

محمد صغير الشيبه(٤٠ عاماً) قال لـ"النداء" إن الجهات المختصة لم تتخذ أية تدابير للحؤول دون تكرار مأساة نجله أحمد التي وقعت قبل حوالي عامين.

الأب الذي نكأت جراحه نهاية الأسبوع الماضي، شكا الاحساس المتبلد لدى المعنيين: "لم يتخذوا أي اجراء... لم يبدوا أدنى اهتمام، لم يعاينوا المكان، لم يتساءلوا حتى عن كيفية وقوع الحادث".

لم يكن، أحمد آخر الضحايا، على مايقول أبوه، فقد نجت طفلة من الموت المحقق في الحوض البغيض، إذ تم انقاذها، ونقلها إلى المستشفى لتلقي العلاج.

"أنا مستعد لتقديم أي جهد؛ كيلا يستمر هذا الحوض يحصد أرواح أطفالنا"، خلص محمد صغير الشيبه قبل أن يتدخل أحمد السنباني، عاقل الحارة الذي يعمل أيضاً مفتش بلدية في منطقة بني الحارث، معززاً معلومات جاره :" اعتقد ان الموت أرحم أحياناً من الاصابات والأمراض التي تحل بالضحايا".

تقع حارة سواد عصر في نطاق الدائرة ١٢، مديرية معين، بالقرب من كلية الدفاع والطيران، وفي الجوار ادارة التحكم الكهربائي شارع ٣٢ المتفرع من خط الستين. ونظرياً فإن الحارة مشمولة برعاية «مشروع نظافة السنينة»، لكن الأهالي يؤكدون بأنهم لم يكحلوا أعينهم بعد بمشاهدة عربات الشركة. والنتيجة أن شوارع وأزقة الحارة ملأى بالنفايات من كل صنف.

أخطر من ذلك أن أهالي الحارة المحرومة من خدمات الصرف الصحي مضطرون لاتخاذ مبادرات خاصة للتخلص من المخلفات. هناك أحواض صغيرة بمحاذاة المنازل، أحواض مكشوفة يفترض أنها بيارات، أو على الأرجح "ميني بيارات".

"نقوم بافراغ الحوض المكشوف أولاً بأول لنتمكن من استخدامها ثانية"، شرح يحيى الحذيفي (٣٨ عاماً) لـ"النداء": «نقوم بتفريغ الأحواض غرفاً إلى الشارع". وواصل مستعيناً بيديه، محدداً إطار المشكلة: "منازلنا تقع على جانبي هذا الشارع، وفيه قواعد الضغط العالي (الكهربائية)، وفي موسم المطر يتحول إلى بحيرة محفوفة بالخطر بسبب المس الكهربائي المتكرر».

أضاف الحذيفي : "نحن جيران نائب الرئيس، ولا نبعد كثيراً عن مكتب المديرية، لكننا نعيش عرضة للعزل الشامل".

كيف ؟ أوضح :" شركة العبور، المنفذة لمشاريع سفلتة، انجزت سفلتة شارع ٢٤، فهبط شارعنا (٣٢)، وعند نقطة تقاطع الشارعين صار من المستحيل العبور(!) إذ نحتاج إلى جسر".

يعيش الأهالي في معزل بشع داخل العاصمة، حقهم في الحياة مهدد، وكذلك حقهم في الموئل (السكن). "قد نجد أنفسنا، أولادي وأنا، ملقين في الشارع"، قال قايد البعداني الذي استوقفني قبالة منزله الأيل للسقوط، جراء حوض مكشوف في الجوار، يقوم بإفراغه من المجاري كل اسبوعين بواسطة دلو. لصق المنزل نبتت أشجار، سببت شروخاً في أركانه.

■■■

● الشيبه

يدرك المسؤولون والفنيون في الجهات المختصة أبعاد الكارثة، لكنهم قليلاً ما يتزحزحون من أمكنتهم. ويقول فؤاد النجار، مدير المشاريع في مديرية معين، إن على المجلس المحلي مخاطبة الجهات ذات الصلة،وفي المقدمة مشاريع صحة البيئة ومشروع نظافة السنينة ومؤسسة المياه والصرف الصحي.

تنطلق التوجيهات كالعادة؛ لكنها قلما تصل! وليل أمس أبلغني مدير مكتب رئيس المجلس المحلي أن المنطقة قد تم اخلاؤها من النفايات، وأن مكتب المديرية طلب من الأهالي اغلاق انابيب المجاري البلاستيكية الموجهة إلى الحوض القاتل، وأكد أن توجيهات صدرت بزيادة ارتفاع السور المحيط بالحوض لتأمين حياة المارين، بيد أن رفاق أحمد محمد صغير الشيبة مايزالون حتى اللحظة عرضة للقتل وهم في طريق رواحهم من المدرسة إلى بيوتهم!

بين يدي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب

المواطن الوليدي والبحث عن العدالة الضائعة في معطف برلماني

● الوليدي

■ «النداء» - يحيى اليناعي:

جاء إلى الصحيفة متأبطاً ملفاً متخماً بالأوراق والأوامر والتوجيهات المهورة بتوقيعات: الشيخ الأحمر رئيس مجلس النواب، ووهيبة فارع وأمة العليم السوسوة وزيرتيْ حقوق الإنسان الحالية والسابقة، ومحافظي: صنعاء والحديدة، والنائب العام، والأمين المساعد للمؤتمر الشعبي، ورئيس مصلحة شؤون القبائل، ورئيس نيابة محافظة الحديدة، غير أنها مجتمعة عجزت عن استرداد حقوقه واعتباره وشرفه رغم تعاطفها معه، ولم تستطع جميعها الإمساك على يد العضو البرلماني الشيخ علي فتين غلاب من مواصلة التعدي على حقوقه وممتلكاته وشخصه.

المواطن عبدالباري يوسف الحاج الوليدي يحمل بين دفتي ملفه مأساة حقيقية ابتدأت قبل أكثر من ثلاث سنوات عند قيامه بشراء قطعة أرض على خط بيت الفقيه -ريمة، لبناء محطة وقود، بناءً على تصريح من وزارة النفط وذلك رغبةً منه في استثمار ماله داخل وطنه وبما يحقق مصلحة الجميع. إلا أن الشيخ غلاب وقف أمامه متعنتاً ومانعاً له بحجة أنه "جبلي" من أبناء مديرية الجعفرية لا يحق له العيش على أرضه حسب شكواه.

وقد مارس العضو البرلماني عدداً من الاجراءات اللاقانونية على الوليدي حيث أجبره على دفع مبلغ ستمائة ألف ريال كنوع من الإبتزاز، ثم مبلغ أربعمائة ألف ريال مقابل السماح له ببدء العمل في المحطة والمتجر الذي بناه إلى جانبها. ولم يكتف بهذا -حسب الشكوى- بل قام بأخذ عشرة أطنان من الحديد للمواطن الوليدي ومنع أولاده من الدراسة وأغلق المحطة والمتجر وقام بتهديده وإرعاب أطفاله عندما رفض أن يكون عرضة لإبتزازات أخرى.

والأنكأ من هذا حسب الشكوى أن عضو مجلس النواب غلاب أرغم المواطن الوليدي تحت التهديد على عقد نكاح ابنته وهي في العاشرة من عمرها لولده بدون مهر ولا مقابل وبلا موافقة.

وقام العضو البرلماني بحجز الأخشاب الخاصة بالمقاول الذي كان يبني محطة أخرى للمواطن الوليدي لمدة خمسة شهور، الأمر الذي أدى إلى دفع الوليدي غرامة بأكثر من خمسة مليون ريال للمقاول مقابل إيجار الخشب وتوقيف العمل في المحطة. كما قام الشيخ غلاب بالبسط على أرض استأجرها الوليدي وهي الآن تحت يده يستغلها بصفة مستمرة دون وازع من دين أو ضمير.

وقد اختتم الوليدي مناشدته لرئيس الجمهورية بقوله: " لقد غادرت المنطقة إلى صنعاء مع أهلي وأسرتي هرباً من تعنت وظلم الشيخ غلاب، وأنا الآن مشرد منذ أكثر من ستة أشهر بعد قيام غلاب بإغلاق محطتي ومتجري وتهديدي وإرعاب أطفالي، فهل يسمح النظام والقانون والانسانية بهذا؟! لقد طرقت كل أبواب الحكومة بحثاً عن الإنصاف والعدل، ولكن بدون جدوى، ولم يبق لي الآن سوى التوجه إليكم لإنقاذي من الشيخ المذكور وإرجاع حقوقي أو تحولينا معاً إلى القضاء أو إرسال لجنة للإطلاع على القضية، فأنا مواطن يمني لي كرامتي وحقوقي المشروعة، والقانون والأمل كبير في لفت أنظاركم نحو موضوعي هذا.

جماعة «ارحلوا» الرياضية تطلق أولى اشاراتها (الصفراء)..

هل بات الرحيل وشيكاً يا هؤلاء!؟

الخضر الحسني

الفساد الرياضي -مثله- مثل الفساد في أي حقل آخر- وربما فساد الرياضيين، يتميز بقدرة أصحابه على التخفي الدائم بفعل جملة من العوامل والاعتمالات الذاتية والموضوعية.. ولعل اخواننا (المتورطين) في عمليات فساد منظم في بعض الاتحادات والأندية، ناهيكم عن الادارات التابعة للوزارة، قد شعروا بالأمان واعتقدوا -خاطئين- أنهم محصنون ومن الصعب إكتشاف ما يمارسونه في حق المال العام في هذا الوسط الهام!!

وحتى لا يتمادوا في غيهم وفسادهم، فإننا من موقعنا من حركة"إرحلوا" الرياضية قد جهزنا (ملفاً) يعج بمئات العمليات الافسادية التي تدين أصحابها، وتطيح بهم من مواقعهم في أحسن الحالات!!

إضافة إلى أننا، قد رصدنا عديد قضايا (أخلاقية) معظمها تدور حول عدم اتفاق (بعض) الأطراف على حصصهم من الصفقات (المكولسة) في هذا الاتحاد أو ذاك. وإلى كل من يشعر أنه حقاً متورط في هكذا عبث بمال الشباب والرياضيين! إليهم نؤكد بأننا فعلاً، سنذهلهم وسنزلزل الأرض من تحت أقدامهم ويوم المكاشفة بات وشيكاً ووشيكاً جداً.. ياهؤلا!! لاتظنوا بأننا عنكم غافلون وعن اساليبكم التحايلية الغبية متساهلون.. لا.! وألف لا!! وقد لا ينفع عض اصابع الندم عند وقوع الفأس في الرأس.. فقط وددنا التنبيه والتحذير من مغبة التمادي في عبثكم الذي فاق كل التصورات وتجاوز كل الحدود!!

فارحلوا! هو خيرٌ لكم من لحظة قد تُنكَّسُ فيها الرؤوس ويُماط اللثام عن تلك الوجوه التي تتظاهر بالعفة والاستقامة والنزاهة والأمانة لينكشف حال (أصحابها) وحينئذ، نكون قد أدينا واجباً كان علينا -في "إرحلوا"- أن نقوم به، فقمنا به عندما سنحت الفرصة المناسبة للإجهاز على تلك العناصر الفاسدة. اللهم إنا بلغنا واللهم فاشهد! ورمضان كريم وصوموا تصحوا! وإلى لقاء قريب بإذن الله تعالى.

تشكيل اللجنة المؤقتة يشعل الأزمة من جديد بين الفيفا ووزارة الشباب

■ كتب - ريام محمد مخشف:

بعدما كانت الأوساط الرياضية الجماهيرية والإعلامية في اليمن، قد تفاءلت خيراً الأسبوع الماضي، بقرب انفراج أزمة الرياضة اليمنية مع الاتحاد الدولي "الفيفا"، وإنهاء حظر مشاركة المنتخبات الوطنية والأندية اليمنية في البطولات الإقليمية والدولية التي يشرف عليها الاتحادين: الدولي والآسيوي لكرة القدم، ظهرت أخيرا بوادر أزمة على السطح، ربما تشعل وتعقد الموقف من جديد، بعد أن كانت العاصفة هدأت نسبياً عقب زيارة رئيس الاتحاد الآسيوي محمد بن همام لليمن منتصف الشهر الماضي، واتفاقه مع الرئيس علي عبدالله صالح شخصياً على حل المشكلة العالقة مع الفيفا، وتشكيل لجنة مؤقتة محايدة تنتهي بموجبها أزمة الكرة اليمنية، والتي تعد الأولى من نوعها التي تواجهها مع أكبر اتحاد رياضي في العالم، وتسببت في تعطيل وتجميد النشاط الرياضي في البلاد، على ان تكون هذه اللجنة بإشراف ومعية الفيفا لضمان نزاهتها وحيادها.

وتمثلت الأزمة الجديدة هذه المرة، في تضارب المواقف والآراء في أحقية أي من الفيفا، ووزارة الشباب والرياضة اليمنية، بتشكيل هذه اللجنة المناط بها الإعداد والتحضير لإجراء انتخابات جديدة لاتحاد الكرة بدلاً عن الانتخابات المثيرة للجدل التي جرت منتصف يونيو الماضي، وفاز بها أحمد العيسي، ولم يعترف الفيفا بنتائجها؛ كونها أقيمت بعيداً عن لوائحه ومبادئه، وكانت السبب المباشر في تلقي الرياضة اليمنية الضربة القوية، بتجميد عضوية اتحاد الكرة في الجمعية العمومية وإيقاف جميع مشاركات المنتخبات والأندية اليمنية في البطولات الإقليمية والدولية لأول مرة في تاريخ الرياضة في البلاد.

سبب المشكلة الجديدة تمثل في التصريحات الصحفية النارية التي اطلقها وكيل وزارة الشباب والرياضة مؤخراً، والتي أكد فيها أن الوزارة تقوم حالياً بوضع اللمسات الأخيرة لتشكيل لجنة مؤقتة لاتحادالكرة بناءً على الاتفاق مع ابن همام وتوجيهات الرئيس علي عبدالله صالح.

وشدد الوكيل بهيان على أن الوزارة هي التي ستشكل اللجنة وليس الفيفا؛ لأنه من غير المنطقي أن يقوم الفيفا بتشكيل هذه اللجنة على حد تعبيره. وأضاف بهيان أن الوزارة بعد زيارة بن همام كانت على تواصل معه بشأن الرسالة والمقترحات بهذا الخصوص، ولكن الرسالة جاءت بشكل مخالف لما تم الاتفاق عليه مع بن همام؛ لأنها أفادت أن الفيفا سيقوم بتشكيل اللجنة، وأشار وكيل وزارة الشباب أن قيام الوزارة بتشكيل اللجنة بعكس ما يريده "الفيفا" لا يعتبر تصعيداً للأزمة معها، وأن الوزارة لاتخاف من الفيفا.. وتابع قائلاً:" ماذا يريد الفيفا من اليمن؟"، قبل أن يقول: "نحن نرى أنه لا داعي للتصعيد مع "الفيفا" ولا نريد من بن همام إلا أن يساعدنا، ونحن نتمسك بما اقترحه لأنه هو الذي طرح المقترحات ولانطلب منه إلا حل القضية في إطار يمني بحت وفق ما اتفقنا عليه مع الرئيس علي عبدالله صالح".

وكانت مصادر حكومية قد أكدت أن وزارة الشباب والرياضة تلقت مؤخراً رسالة من "الفيفا" تضمنت موافقة "الفيفا" على جميع المقترحات التي طرحت خلال تلك الزيارة للقطري محمد بن همام رئيس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم. وبينت المصادر، أن رسالة الاتحاد الدولي حملت في مضمونها ردوداً إيجابية ستعمل على التمهيد لرفع الحظر عن المشاركات الخارجية لكرة القدم اليمنية في البطولات الإقليمية والقارية والدولية في مختلف الفئات العمرية.

وأشارت المصادر إلى أنه من ضمن ردود "الفيفا" تشكيل لجنة خاصة للإعداد والتحضير لإعادة انتخابات إتحاد كرة القدم تحت إشراف الإتحاد الدولي، وتعديل لائحة الانتخابات لتتلاءم مع لوائح ومبادئ "الفيفا" وأنظمته في هذا الخصوص.

وأكدت ذات المصادر أن الاتحاد الدولي "الفيفا" بمشورة بن همام، سيشكل خلال الأيام القادمة على الأرجح عقب إجازة عيد الفطر المبارك، اللجنة المؤقتة التي سيكون مهمتها الرئيسة التحضير والإعداد لإجراء الانتخابات الجديدة لاتحاد الكرة، مشيرة إلى أن الفيفا استبعد أطراف النزاع من اللجنة الجديدة، وهما: الشيخ حسين الأحمر المعترف به دولياً، وأحمد العيسي المعترف به محلياً. وأضافت ذات المصادر بأن اللجنة المقترحة ستكون من خمسة أعضاء يتم اختيارهم من قبل الفيفا، وتضم عدداً من الشخصيات الرياضية المشهود لها بالكفاءة والخبرة وحققت نجاحات في المناصب التي شغلتها في اتحاد الكرة خلال الفترات السابقة، إضافة إلى أن الفيفا سيختار مستشارين وخبيرين دوليين ستكون اللجنة برئاستهما، والانتخابات تحت إشرافهما، وذلك بهدف خلق أجواء من الحياد في العملية الانتخابية، وأن قوام هذه اللجنة ليس بمقدورهم الترشح لعضوية إتحاد الكرة.

وأشارت المصادر إلى أن وزير الشباب والرياضة عبدالرحمن الأكوع لم يبت قطعياً في أمر رسالة الفيفا والتي تعني قطع الطريق على الوزير الذي كان يرغب في أن تقوم وزارته بتشكيل هذه اللجنة المؤقتة المحايدة، مما ينذر بحدوث إشكالية وشيكة بين مطالب الفيفا وشروطه من جهة ثانية، ورغبة الوزارة، إذا تمسك وتشدد كل طرف في مطالبه.

● بهيان

● بن همام

● العيسي

● جميل ثابت

تصريحات بهيان غير مسؤولة

اعتبر الخبير الكروي جميل ثابت التصريحات النارية التي اطلقها و كيل الوزارة بهيان غير مسؤولة وتضر بمصلحة الرياضة اليمنية.

وقال لـ"النداء" إنه إذا لم يتم التفاهم مع الفيفا حول تشكيل اللجنة المؤقتة المقترحة وتمسكت الوزارة برأيها فهذا لن يخدم انفراج الأزمة، مشيراً إلى أنه كان من المفترض على الوزارة التفاهم مع رئيس الاتحاد الآسيوي بن همام الذي جاء بالمقترح ولكن ليس في يده الحل؛ لأنه يمثل سلطة الفيفا، فهو عضو في لجنة الطوارئ التي اتخذت قرار العقوبات وعضو اللجنة التنفيذية اصلا ولا سلطة له تخول له الحل والعقد، وكان التفاهم والتواصل معه هو الأجدى بدلاً من هذه التصريحات غير المسؤولة.

وأكد ثابت أنه إذا كانت وصلت الرسالة من الفيفا للوزارة تفيد بأن الفيفا سيشكل اللجنة المقترحة لحل الأزمة وليس الوزارة، فهذا ما يعتبره الفيفا هو الصواب دائما؛ لأنه يريد أن يبعد الاتحادات الأهلية المحلية عن الهيمنة والتسلط الحكومي والتدخل في شؤون الاتحادات الكروية.

الرياضة الخاسر الأكبر

اعتبر مراقبون ومحللون رياضيون عزم وزارة الشباب تشكيل هذه اللجنة المقترحة، ضد إرادة الفيفا، سيكون بمثابة تصعيد خطير للأزمة التي شهدت بعض الانفراج بعد زيارة بن همام، واقتراحه تشكيل اللجنة إياها قبل أن تتناقض تصريحاته مع تصريحات رئيس الاتحاد الدولي جوزيف بلاتر، مما يؤكد أن القرار ليس في يد بن همام، وأن إصرار كل طرف على موقفه سيؤدي في نهاية المطاف إلى خلق مزيد من العراقيل والصعوبات في طريق رفع العقوبات الدولية عن الكرة اليمنية، وهذا ما سيحدث مالم تشهد أزمة اللجنة الحالية انفراجاً في المستقبل القريب.

وأكد المراقبون أن الخاسر الأكبر في عملية الشد والجذب بين الفيفا والوزارة هي الرياضة اليمنية واندية ومنتخباتها الوطنية، خاصة وأن تصعيد الأزمة من جديد في هذا الوقت بالذات، سيؤدي إلى ضياع الوقت، مما قد يحرم منتخبي الشباب والناشئين من المشاركة في الاستحقاقات الخارجية القادمة، منها تصفيات كأس أمم آسيا للشباب في الإمارات خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نوفمبر المقبل ضمن المجموعة الآسيوية الثامنة التي ستقام في الدوحة وتضم منتخبات "اليمن،قطر، البحرين" مما يعني أن بصيص الأمل لمشاركتهما قد تضاءل كثيراً بحدوث هذه الأزمة الجديدة.

سراب استحقاق وظيفي لعقد من الزمن

ثلاثة عشر عاماً مدة طويلة جداً مازال يقضيها نجم الأثقال السابق عبدالقادر سالم عجران الصيعري متعاقداً وظيفياً في ديوان وزارة الشباب والرياضة. عبدالقادر الذي قضى سنوات العمر بحثاً عن بصيص أمل لاستحقاق الدرجة الوظيفية في الوزارة متنقلاً من إدارة التخطيط إلى قطاع الرياضة بانتظار حق الدرجة المستحقة والتي طارت في أدراج الوكيل المساعد لقطاع المشاريع ومدير الشؤون المالية ومدير شؤون الموظفين ومدير مكتب الشباب في محافظة ذمار، حلم استحقاق مضن على الرغم من التوجيه الصريح من الوزير الانسان عبدالرحمن الاكوع بتوزيع الدرجات الوظيفية بحسب الاقدمية التي تكاد أن تصبح سراباً في أروقة الوزارة ذات الطوابق الخمسة.

الاعلام الرياضي في بطولة حويس على كأس الفرسان

■ كتب - طلال سفيان:

انطلقت الجمعة الماضية على ملعب المركز الإعلامي بطولة الفقيد حويس الكروية الخماسية والتي تنظمها صحيفة "الفرسان" كتكريم للفقيد حويس وتنشيطاً لزملاء المهنة في هذا الشهر الكريم، وذلك للفترة ١١ حتى ٢٢ من شهر رمضان المبارك، وبمشاركة العديد من المؤسسات الإعلامية والصحف الرسمية والأهلية وهي:الفرسان، الثورة، سبورت، وكالة سبأ للأنباء، الاذاعة، اتحاد الإعلام الرياضي، الإعلام الزراعي، وفريق حويس.

وفي افتتاح البطولة تعادل الإعلام الرياضي مع الإذاعة بأربعة أهداف لكل منهما، حيث يضم فريق اتحاد الإعلام الرياضي كلاً من:عبدالسلام الدبأ، كمال البعداني، عدنان مصطفى، أحمد الظامري، طلال سفيان، أنور الخديري، حسن الجلال، عبدالله العماد، مستور الجرادي، جلال فضل.

وضمن الأنشطة الرياضية الرمضانية للإعلاميين خسر فريق الإعلام الرياضي لكرة الطائرة أمام فريق المعهد اليمني للتنمية الديمقراطية بنتيجة ثلاثة أشواط مقابل شوطين الخميس الماضي، حيث قدم فريق المعهد الديمقراطي أداءً رائعاً بقيادة الأستاذ/ احمد الصوفي، وعقب انتهاء اللقاء قدم أمين عام اللجنة المؤقتة للإعلام الرياضي الأخ/ عبدالسلام الدبأ بعض معدات لعبة كرة الطائرة لفريق المعهد اليمني للتنمية الديمقراطية دعماً لهم لمواصلة مشوارهم خلال هذه البطولة.

أينما يممت وجهك وجدتهم، في الريف والمدينة، في الأزقة والشوارع والجولات، وفي دور العبادة. من الجنسين، وفي مختلف الأعمار. تتنوع مهاراتهم وتتعدد مواهبهم في الحصول على المال من المحسنين وفاعلي الخير، بعضهم بحق وأكثرهم بدون أي وجه حق.

إنهم المتسولون. ظاهرة تزداد كل يوم، ولم تعد مقتصرة على فئة بعينها ولا منطقة محددة، بل يمكن وصفها بالقضية الوطنية العامة. فهل أصبحت مهنة للتكسب كما يقول البعض أم أنها نتاج طبيعيٌ للسياسات الاقتصادية الحالية؟ وهل قامت الدولة بما عليها أم أن المعالجات الحكومية اقتصرت فقط على إنشاء بعض مراكز الإيواء؟ وهل وفرت التجهيزات المادية المطلوبة من مسكن ومأكل ورعاية وبرامج تأهيل تربوية قادرة على انقاذ نزلائها أم أن هذه القضية لا تزال ثانوية؟ وهل صحيح ما شكت منه بعض المتسولات من حدوث أعمال اغتصاب ونهب وتحرشات جنسية من قبل بعض العاملين في جمعية مكافحة التسول؟

■ تحقيق: أحمد القرشي

متسولو العاصمة..
مطاردات.. ضرب وبهدلة

اغتصاب ونهب

أماني (١٩ عاماً) تاهت أمانيها في حياة سعيدة وأصبحت ضحية لفقر مدقع وتسول مزر وحلول غائبة. وجدْتُها تتسول في جولة شميلة فسألتها: هل سجنتِ من قبل؟ قالت: نعم، أخذني باص الجمعيَة (جمعية المتسولين) إلى بني حشيش وحبسوني حوالى شهر ولم أخرج حتى دفع أهلي أربعة آلاف ريال لإخراجي.

– ولماذا حبسوك؟

– ما كانش معي فلوس، لما مسكوني، أعطيهم مقابل إطلاقي من الباص كما فعلوا مع البعض!!!

سألتها عن المعاملة هناك، فقالت: سيئة والأكل مش تمام، وهم يسبونا كل يوم وبس!

–يدرسوكم داخل السجن؟ –لا يدرسونا ولا حاجة بس يدخلونا داخل الغرفة ويغلقوا علينا وإذا معك فلوس ياخذوها.

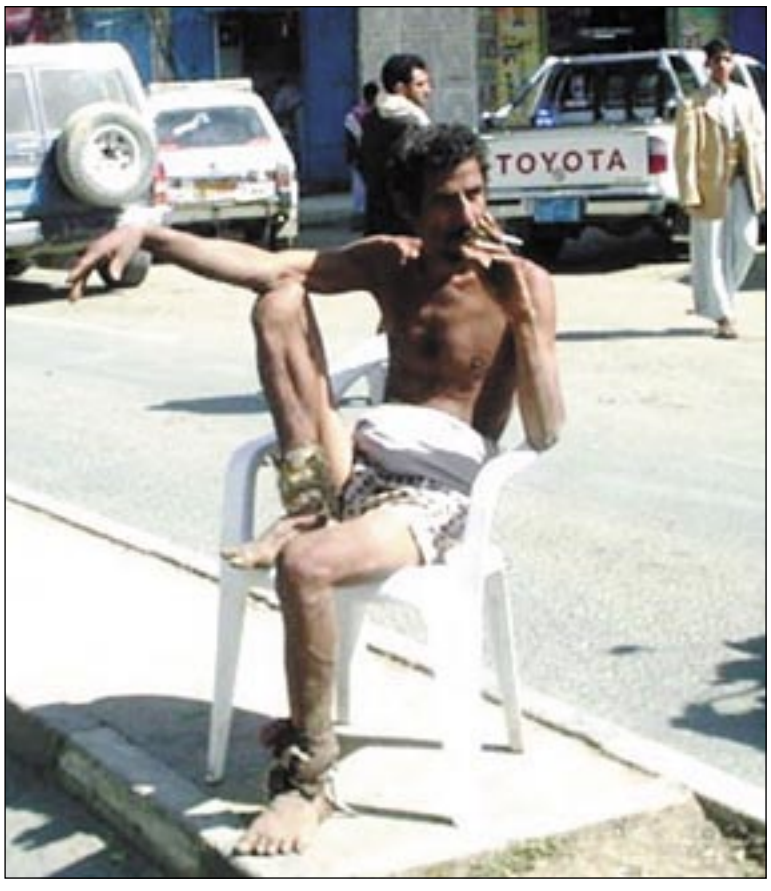

أماني قالت إنها لم تتعرض لأي تحرشات جنسية ولكنها تعرضت للضرب فقط.

(علانة م. ق.٣٥عاماً): يا سيدي وعيني! باص الجمعية ياخذ الناس المساكين ويضربوهم ويبهدلوا بهم ويوديهم الباص إلى السجن والذي معه فلوس (يفلتوه) من الطريق.

مجموعة من المتسولين في شارع القاهرة قالوا إن باص الجمعية يضرب المتسولين وياخذ ما معهم، ويقولون إن بعض العاملين في الباص يقومون بأعمال غير أخلاقية مع البنات المتسولات.

أنا طبعاً لم أصدق ذلك، لكن الحديث تكرر معي أثناء التحقيق ومن أشخاص متعددين وفي أماكن متفرقة ما جعلني أذكره هنا كرسالة إلى الجهات المختصة والعهدة على المتسولين.

تدخل أحد المتسولات في الخط وتقول إذا كان يشتوا الناس يبطلوا شحت؟ يعطوهم صرفه وعمل...

– ما اسمك؟ –ما دراني!!!

أبوها الخمسة بالشنبل!!

محمود (٨ سنوات) في جولة تعز رأيته واقفاً قرب سيارة صالون فارهة وبيده قرطاس صغير يعرضه للبيع ثم يقول لك: اشترى منّي!

–بكم؟ – بخمسة ريال وإذا ما فيش خمسة أبوها الخمسة بالشنبل...

سألته، فقال إن والده حي، وهو يبحث عن قيمة مصاريف لإخوته الاثنين الأصغر منه سناً.

– كم تبيع مشمعات في اليوم؟ – أربعة.. خمسة...

– وبيتكم إيجار؟ – أيوه، بأربعة ألف ريال في الجرداء.

– سجنوك من قبل؟ – أيوه، في مدرسة الدرن حق علي عبد الله صالح.

عبد الله الريمي (١٥عاما) يعمل في محل: "انا شفت الباص أمسك ببنات وعجايز قدام المحل وقام بضربهن وأخذ منهم الفلوس وتركهم في الشارع الثاني وبعد مدة بسيطة رجعوا".

طفل آخر حدثني عن باص جمعية التسول وأنها أخذته إلى بني حشيش ولم يخرج إلا بعد دفع مبلغ مالي وتعهد خطي من أسرته بعدم التسول...

لا توجد صورة واضحة لدى الدولة حول الظاهرة، ولا إحصائية رسمية لحجمها، ولا رؤية أو استراتيجيه محددة لمعالجتها بصورة علمية ومنهجية واضحة. كما أن اعتماداتها المالية –بحسب مسؤول في وزارة الشؤون– لا تزال ثانوية، وما هو حاصل من معالجات ليس أكثر من إسقاط واجب فقط.

دعاوى كيدية

حاولت من خلال المسؤولين الوقوف على هذه القضية الاجتماعية، حيث أن مدير عام الدفاع الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الأستاذ عادل دبوان لخص أسباب الظاهرة في الفقر، والذي اعتبره سبباً رئيساً، بالإضافة إلى ضعف الرؤية الواضحة لدى الحكومة في معالجتها كونها ظاهرة حديثة وكذا ضعف الجوانب القانونية في التعامل معها.

وحول الشكاوى التي كررها المتسولون لدى قيامنا بالتحقيق قال دبوان: "وصلتنا مثل هذه الشكاوى وقمنا بالتحقيق فوجدناها كيدية ولا صحة لها"، مؤكداً بأن من يتم القبض عليهم هم فعلاً من المتسولين، أسرهم تعلم بذلك، وعندما يُقبض عليهم تتحجج بتلك الحجج. كما أكد أن مراكز أطفال الشوارع وجمعيات مكافحة التسول لا تأخذ إلا من يثبت أنه متسول من خلال رؤيته يمارس التسول أو يبيع أشياء تافهة كاللبان ودفاتر صغيرة وأشياء لا تتعدى قيمتها عشرين ريالاً وتتخذ كستار للتسول بحيث يعرضها للبيع وعندما يرفض الشخص الشراء منه يقول له اعطني عشرة ريالات أو ما شابه ذلك!

صعوبات

أما الصعوبات فيذكر دبوان أنها كثيرة ومن أهمها النقص الحاد في الجوانب المادية: مباني، أثاث، نفقات تشغيلية...الخ، والتي جاءت بسبب نقص الميزانية الحكومية المعتمدة لهذا الغرض؛ وسبب ذلك أن برامج الحد من التسول لا تزال جديدة ومن هنا يكون الرصد المالي لها ضعيفاً. وأضاف: «نحن نسعى إلى تحسين العمل في هذا الجانب ونسعى إلى أن يكون الاهتمام الحكومي بها مناسباً».

كما أن حداثة التجربة سبب في ضعف خبرة العاملين ما يجعلهم بحاجة إلى تأهيل وتدريب لرفع قدراتهم.

ومن الأسباب أيضاً ضعف الجانب القانوني في مواجهة هذه القضية، يقول دبوان: "جهودنا إلى الآن تستهدف الحد من ظاهرة التسول الممنهج والذي يكون الدافع إليه جمع المال والثروة بطرق سهلة من خلال استغلال الأطفال والمرضى وذوي العاهات الجسدية البارزة، ونعرف هؤلاء من خلال مقدرتهم على الكسب وأنه لا يوجد ما يعيقهم عن العمل و الإنتاج، كذلك من يثبت لنا من خلال البحث والتحري أن لديه مالاً أو سيارة ونحو ذلك. ومثل هؤلاء يتم إحالتهم إلى النيابة العامة وإذا كانوا أطفالاً إلى نيابة الأحداث، كما نقوم بإيداع الأطفال في دور رعاية خاصة لحمايتهم وتأهيلهم..."

وبين هذا وذاك يبقى المتسولون عرضة لنائبات الدهر وتخاذل الدولة وتقصير المجتمع وتبقى الحلول الحقيقية غائبة حتى اللحظة.

المدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء ١٩ اكتوبر ٢٠٠٥ العدد (٣٠) Wed. 19 Oct. 2005 No. (30)

شخصٌ ما..!

لميـاء قاسـم

غير بعيدة عن فندق (سوفتيل) ألمح سيارة (لكزس) خارجة منه. أواصل سيري بهدوء، الساعة تشير إلى الخامسة، أحاول العودة إلى المنزل قبل الإفطار.

فجأة.. السيارة تقترب مني وتسير ببطء، سرعتها تساوي وقع خطواتي، أستغرب الأمر، أواصل السير.. رغم النظارة السوداء التي يلبسها ألمحه، لا يزيح نظره عني، أتجاهل الأمر وأمضي، ماهي إلا ثانية حتى أراه يركن سيارته، وبينما أنا أنتظر تاكس، أشاهده يقترب، ويقترب ثم يقترب، لم يعد يفصلني عنه إلا بضع سنتيمترات، مع أن النصيحة التي يهمسني بها صباحاً ومساءً والدي "بينك وبين أي شخص تصادفين مسافة أربعين سنتيمتراً".

بصراحة شيء ما لم يدفعني للذهاب، أو تنفيذ نصيحة أبي مع حرصي عليها.

"أول مرة أشوف بنت توطل عسل كذه".. أتصرف وكأنني لم أسمع شيئاً.

يسألني؟

"إيش اسمك؟.. طيب إيش رأيك أعزمك أفطر عليك، قصدي معك؟!".

أيضاً لم أرد. كنت أعيش حالة اطمئنان عجيبة، أبعد نظري عنه، يضع يده على خده ويدقق في ملامحي كرسام يخشى أن تفوته أدق تفاصيلي. أناس أثار فضولهم ذلك المشهد الذي لا يتكرر في نظرهم. يصيح بي:

"هيه شوفي الناس كيف يتفرجوا علينا! خلاص ايش رأيك أوصلك بيتنا، قصدي بيتكم؟".

بالكاد أخفي ضحكاتي وأنا أرقب أخطاءه المقصودة.

ينفعل ويقول:

"يا الله ما أثقلك! إتزحزحي سريع"، يمسكني من يدي، ساعتها فقط أقوم بإبعاد يده وأذهب.

كنت أسير وأحدث نفسي أنني أعرفه، نبرة صوته مألوفة، لمسته لم تفزعني، كأنه لمسني سابقاً.

تتباطأ خطواتي شيئاً فشيئاً، ألتفت إليه، واقف كما هو في مكانه، واضع ظهره على سيارته بكل برود، كأنه واثق من أنني سأعود وكأنني لست الفتاة الأولى التي تقوم بتلك الحركات معه..

واثق منه أنه "لذيذ، وطعم، ووسيم لدرجة يصعب تصورها"، يعرف ضعفي سلفا..

عندما كنت أسير تبادرت إلى ذهني أفكار عديدة: كيف سمحت لنفسي برفض طلبه؟! رجل مثله تصبح العفة معه عاراً، والشرف خطيئة.

عندها أشعر أن صعقة كهربائية تسري في جسدي، نشوة تعصرني، دقات قلبي اضطربت، أقذف بكتبي وأبعد نظارتي التي خدعتني، أجري نحوه، ابتسامة عريضة تعلو محياه، يفتح لي ساعديه، أرتمي في حضنه وأنا أتحسسه من شعره حتى أخمص قدميه.

وأنا أصرخ: "ليش ما قلتليش إنك قدك في تعز؟ مش معقول!! ثلاث سنوات غربة صقلت سحنتك بشكل مذهل.. اعذرني لم أعرفك!".

تزوير صوت بورجي إلى جانب توقيع الرئيس!

مديراً لاسبوعين.. فقط!

■ **كتب - نائف حسان:**

واقعة تزوير جديدة، استخدمت صوت "عبده بورجي" إلى جانب توقيع الرئيس.

الواقعة في مصنع اسمنت البرح -تعز، وبطلها (ج.م.ح) الذي كانت طموحات التزوير لديه متواضعة: تعيين نفسه مديراً لشؤون الموظفين في المصنع.

حاول جميل مراراً الحصول على وظيفة صغيرة في المصنع ففشل، وكانت زيارة رئيس الجمهورية لتعز الشهر الماضي، فرصة مناسبة لتحقيق طموحاته دفعة واحدة.

والرجل الذي عاش الاسبوعين الماضيين كمدير حقيقي لشؤون الموظفين، يقضي وقته الآن هارباً من الأجهزة الأمنية التي تطلبه بتهمة تزوير توقيع رئيس الجمهورية.

أرسل "جميل" رسالة عبر فاكس مجهول إلى مكتب مدير عام المصنع فيها توجيه من الرئيس بتعيينه مديراً لشؤون الموظفين، سبقها اتصال هاتفي قال طرفه الآخر إنه "عبده بورجي"، السكرتير الصحفي لرئيس الجمهورية، أوصى المدير العام بـ"جميل"، وأخبره بأمر الرسالة، طالباً منه سرعة اجراءات التعيين.

اليوم التالي، لم يتأكد مدير عام المصنع من الأمر؛ فأحال الرسالة وعليها توجيه بصرف "مسوغات" التوظيف واستكمال اجراءاته.

استكمل الرجل الاجراءات وباشر عمله قبل أن يُكشف أمره الأحد الماضي.

وقد فشلت أجهزة الأمن في إلقاء القبض على "جميل" رغم أنها نصبت، الاثنين الماضي، كميناً له في منطقة "الرمادة"، الواقعة بين تعز والمصنع.

وسرت أمس أخبار عن تمكن أجهزة الأمن من إلقاء القبض على الرجل، إلا أن مصادر "النداء" لم تؤكد الخبر.

ومع أن الرئيس لا يوقع إلا على منصب مدير عام وما فوق إلا أن مدير عام المصنع أكل الطعم، وعاش جميل لاسبوعين في منصب لعله حلم به كثيراً.

اغلب موظفي المصنع لا يعرفون كيف تم اكتشاف جميل، غير أن الراجح أن ذلك تم من "فوق"، حيث استدعى اكتشاف العصابة -التي زورت توقيع الرئيس مؤخراً، واستولت بموجب ذلك على اموال كبيرة واراض- يقظة ومتابعة مكتب الرئاسة لمراقبة العمليات المشابهة والحد منها.

وكانت المحكمة الابتدائية الجزائية المتخصصة قضت، في ١٧ سبتمبر الماضي، بحبس افراد العصابة الـ١٥ فترات تتراوح بين اربع وعشر سنوات.

وكشفت أجهزة الأمن العصابة في يونيو ٢٠٠٤م، بعد تمكنها من تزوير توقيعات رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والمالية، إضافة إلى اصطناع محررات رسمية حصلت بموجبها على نحو ١٣٠ مليون ريال وصرف اراض ومنح دراسية ودرجات وظيفية ومرتبات شهرية وتصاريح حمل السلاح وتعيين مدراء مديريات.

«الثوري».. استمرارية وتجدد

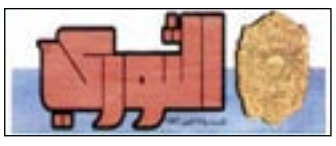

قررت الأمانة العامة للحزب الاشتراكي، الاربعاء الماضي، تعيين الزميلة ذكرى عباس نائبة لرئيس تحرير "الثوري"، والزميل مروان دماج مديراً لتحريرها، والزميل عبدالسلام جابر سكرتيراً للتحرير.

الوسط الصحفي تلقى القرار بارتياح شديد بالنظر إلى إعتماده معايير مهنية، خلاف العادة البغيضة في الصحافة الحزبية، فضلاً عن أن الزميلة ذكرى عباس ستكون أول صحفية تتبوأ موقعاً متقدماً في صحيفة حزبية.

أسرة "النداء" إذ تدعو بالتوفيق للزملاء الأعزاء، لتأمل بأن يحققوا، تحت قيادة الزميل القدير خالد سلمان رئيس التحرير، المعادلة الصعبة: التجدد داخل الاستمرارية.

● مروان دماج

● عبدالسلام جابر

● ذكرى عباس

أمهلت الحكومة إلى نهاية أكتوبر

نقابة المعلمين تلوح بالاضراب ضد الاجور

■ **«النداء» - متابعات:**

دعت نقابة المعلمين اليمنيين اعضاءها للتأهب، نوفمبر المقبل، لتنفيذ اعتصامات واضرابات جزئية وشاملة متدرجة في حال لم تعمل الحكومة على تنفيذ مطالب النقابة بخصوص قانون الأجور والمرتبات رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٥م.

وعقدت الهيئة الادارية العليا لنقابة المعلمين اجتماعاً طارئاً أمس الأول، أقرت فيه تنفيذ عدد من الفعاليات التصعيدية خلال نوفمبر المقبل، بعد انتهاء المدة التي حددها بيان النقابة الصادر في الـ ١٤ اكتوبر للحكومة حتى نهاية اكتوبر الحالي لتنفيذ مطالب المعلمين.

وعقدت النقابة أمس الثلاثاء مؤتمراً صحفياً، اوضح فيه نقيب المعلمين أحمد الرباحي أن النقابة ستبدأ بتصعيد فعالياتها الاحتجاجية باعتصام يتبعه، تعليق الشارات الحمراء، ثم إضراب جزئي في مختلف محافظات الجمهورية. وكشف بيان النقابة عن نية الحكومة الالتفاف على قانون الاجور والمرتبات من خلال اجراءاتها اللاقانونية بإلغاء البدلات التي تضمنها قانون المعلم والمهن التعليمية رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٨م، وهي التشجيع والخاص والمخاطر. وطالبت النقابة الحكومة بعدم إلغاء تلك البدلات، واستمرارها تحت بند "بدل طبيعة عمل"، بموجب نص المادة ٣٠ من قانون الأجور والمرتبات. كما طالبت بتحديد بدل طبيعة العمل من المرحلة الثانية لتنفيذ القانون بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من بدايات ربط الدرجات الوظيفية، واعتبرت أن تطبيق القانون قبل صدوره، مخالفة دستورية. مطالبة باعادة بناء هيكل الاجور بناءً معيارياً عادلاً، ورفع الحد الأعلى للأجور في المرحلة الأولى إلى ٥ أضعاف الحد الأدنى على الأقل، ويصاحب التنفيذ منح العلاوات والترقيات والتسويات.

كله كلع ودَيْن

سلـوى صنعانـي

في إحدى الأماسي الرمضانية المضيئة، رغم الظلام والبؤس المحيط بالناس، إلا أنهم يحاولون خلق دوائر بهجة للتخفيف عن النفس، كنت أقلب أو افرز الصحف التي لم يعد لها لازم للاحتفاظ، في تلك اللحظة التقطت احدى جليسات الليلة الرمضانية صحيفة "الأيام" لتلقي نظرتها على صفحتها الأولى وتصرخ فرحاً قائلة: "ألم تقرأي الخبر؟!" وراحت تواصل قراءتها دون اكتراث لإجابتي، وبصوت عال: "قررت حكومة اليابان شطب بعض مديونية اليمن لليابان للعام المالي ٢٠٠٥م البالغة نحو ثمانية ملايين ومائتين ألف دولار أمريكي. ويأتي هذا القرار تمشياً مع القرار الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة، الذي ناشد الدول المانحة باتخاذ اجراءات لتخفيف وطأة مديونية الدول التي تواجه صعوبات جادة لسداد ديونها".

ظلت ممسكة بالصحيفة الصادرة في ٥أكتوبر العدد٤٦٠٤. وبفرحة تتحدث عن لطف وحنان اليابان التي رأفت بالشعب اليمني المديون بل الغريق في مديونية ستتوارث الأجيال القادمة واللاحقة مسؤولية سدادها.

هذا التحليل السريع والمقتضب لمحدثتي الفرحة بهذه المبادرة الطيبة لدولة ليست من جنسنا ولا ملتنا المحمدية، ادركت حجم المعاناة لهذا الشعب الذي حمله نوابه البرلمانيون، سواء السابقون أم اللاحقون منهم، تركة ثقيلة تقيد وتكبل رقبته بدين ورقمية هائلة من المليارات، لم يصل إلى فمه شيء منها.

مفارقة عجيبة تستدعي الوقوف على هذا الموقف من اناس كما ذكرت لا تربطنا بهم سوى "الإنسانية".

الرحمة أتت من وراء البحار والمحيطات، بينما ابناء هذا الشعب وممثليه الذين انتخبهم واوصلهم إلى قبة البرلمان لم تأخذ بقلوبهم أدنى رحمة بهم.

لا همَّ له في جلسات أمام القروض، إلا أن ينطق بها رئيس البرلمان حتى يرفعوا ايديهم بالموافقة على طريقة: "ولا الضالين"، أجاب النواب: "آمين".

وهم ابناؤنا واخوتنا في الدين والملة والمصير والدم و... واويه لا آخر لها. كل ذلك لا اعتبار له.

يوماً عن يوم تزداد مديونيتنا، والشعب يئن من اشتراطات سياسة صندوق النقد الدولي التي اوصلته إلى قاع الفقر واقعدته مقعداً مشلولاً بالجرعات الهائلة والقاتلة، والجماعة ولاعندهم أي احساس بمعاناة شعبهم... أقول لهم خافوا الله في عباده وكفوا عن الكلع والدين.

أنا أقل بكثير

■ **إلى الصديق النبيل**
أحمد صالح الفقيه

لقد تركتني العراء
تركتني لنفسي
إدعاءاتي القديمة
أرض مسودات بلا ظل
بلا ريح نرسلها
أحسنت الظن بي
أنا دون ذلك
أنا أقل بكثير يا أحمد
من يحكي اينجو؟
من ينصت ليغاث؟
أن تنصر أخاك
أعنه على الغياب

طه الجند
ليلة السادس من رمضان

طبعت بدار المجد للطباعة والنشر ت: ٢٢٨٩٩٤